

ثالثاً، تعليقات ومناقشات



١- ذبول وملاحظات (٤)

للمهندس السيد صادق عيسى

مقدمة :

هذه مجموعة أخرى من الملاحظات والتعليقات ، أذ أول نزهة لثمة من البحوث المنشورة في العدد المزدوج (١١ - ١٢) من مجلة تيسر اللغة العربية الأردني . وقد آثرت أن أقتصر في تليقتاني على هذه البحوث وسدعا ، حتى يستنى لي أن أوفي ثالثها سته من الدراسة والاستقصاء ، إذ بدأت ملاحظاتي عليه أطول مساً قدرت ، ثم اتى وجدت أن ما علمته على البحوث الأخرى يمكن ذا أهمية تدفعني إلى أن أظلل بذكره هذه المعلقة من الذبول والملاحظات ، فرأيت ، لذلك ، أن أكتفي بما أملكه جديراً بالنشر ، وأصل ما سبق ذلك ، من المولى التوفيق فيما أسبوا إليه ، وأحرص عليه من شدة لثما وقرائنا ، والله من وراء القصد .

فيعمل أم فعيل :

للأستاذ الشيخ محمد حسن آل ياسين .

بذل الأستاذ الشيخ في بحثه هذا جهداً قديماً بأن يتهم به ، فقد جمع جهوداً ذكر فيه ما وجدته في معجم لسان العرب من الأسماء التي بدأت على حرف « فَيْعِيل » مثل جيد ، وسيد ، وطيب . وهو ، وإن فاته القليل من هذا النوع ، مثل : « امرأة ثيب » (١) ، إلا أن ذلك لا يقلل من قيمة الجدول الذي نادى أن يكون كاملاً . ثم ساق الأستاذ آراء النحويين في زنة هذا البناء ، ثم بدأ في الذي اختار زنة « فَعِيل » ، وبهذا يكون أصل « سيد » : « سويد » ، وقس على ذلك .. وقد شرح الفراء كيف تحوّلت « سويد » إلى « سيد » . فقال : « وكان يلزمهم أن يجعلوا الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ثم يتقلّبوا

(١) جاء في الجدول « بردات ثيب » . والكلمة هنا واوثة الأصل . أما « امرأة ثيب » فهي بدو الأصل .

للسكونية وسكون التي بعدها ، فأما فعلوا ذلك صارت « سيد » على وزن « قَيْل » ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف « (١) . وفي هذا الكلام أشياء :

أولها ان حذف الواو المنقلبة ألفاً يترك « سيد » على وزن « قَيْل » وليس على وزن « قَيْل » ، فالمحذوف عين الفعل لا الياء الزائدة . وثانيها أن زيادة الياء على الياء تبعل « سيداً » على وزن « قَيْل » ، لأن الياءين زائدتان ، وما سمعنا هذا في وزن آخر في العربية . وثالثها أن كثيراً من المفردات التي جاءت مشابهة لـ « سويد » ، مثل « قويم » و « طويل » و « سويق » و « عويل » ، لم يجر لها ما رأى الفراء أنه جرى لـ « سويد » ، ولم يبين هو سبب ذلك ، وهذا يضعف حجته .

لكل هذا لا يمكننا أن نتفق مع الفراء والاستاذ الباحث فيما رأياه في هذا الأمر ، ونفسم منبئنا إلى سيبويه القائل بأن زنة هذا البناء هو « قَيْل » ، ولا يضيره أن تكون مشتركة مع « فويل » في أنه يجمع على « فَمَاة » و « فَعَائِل » ، « أمة لام » ، أو أنه يجيء بمعنى اسم الفاعل ، فكل هذه يمكن أن تكون مشتركة بين الفريخ ، كما هي في الحال في أوزان كثيرة مختلفة ، جاءت متفقة في أحكامها .

ثم نقول : إن ما ذكره الفراء من عدم وجود وزن « قَيْل » في اللغة ، مبرور لأن المعادل مبرهناً يفرد بها ، مثل : « علة » ؛ كهبة وصللة ومقة واذة ، فلن يرد أن تكون مبرهنة « قَيْل » خاصة بالمعتل ، كما رأى سيبويه .

وتحريمي وإيلاني إلى الاستاذ الباحث .

(١) - مادة مع اللغة العربية - النوراني - العدد الرابع (١١-١٢) . ص (١٢) .

مع تحقيق كتب التراث : للدكتور ابراهيم السامرائي .

الاستاذ الباحث نقادة أمين أخذ على نفسه أن يتناول كتب التراث المنشورة ، فيعرضها على ميزان التحقيق العلمي السليم ، ثم يشهد بالقيمة التي هي أهل لذلك ، و يبين ما جاءت به من محاسن ، وما سقطت به من عيوب ، أو يوضح عيوب مناهج في التحقيق لم تلتزم النصف فوقعت بين ذلك سائر الشرائح أو الإسهاب السُّبيل ، وهو في كلتا الحالتين لا يتقبل من التردد إلى حد ما أو سقاط يجده جديراً بالتصوير ، ولا يهـمـل التحقيق على الترياق المتقناً بالتوضيح ، يحدوه على ذلك حرص على الرسول بكتب التراث معاً إلى منزلة تمكّن من الانتفاع بها ، وهدفه من كل ذلك خدمة لغتنا الشريفة .

وقد عرض - في العدد المزدوج (١١ - ١٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - إلى كتاب « أخبار أبي القاسم الزينباجي » ، فأشاد على المؤلف أشياء ذكرها في بحثه ، وأهل « أشياء كثيرة أخرى لم ينطق المؤلف إلى صوابها » . وكنتُ أثبتُ في هوامش البحث تعليقات وملاحظات ، ووافقت مثلها على هوامش الكتاب المحقق ، ثم رغبت في جمعها في هذه الحلقة من الذبول ، غير أنني رأيت انها طالت كثيراً ، فأثرت أن أفرد تعليقاتي على الكتاب دراسةً مستقلةً أمل أن أنشرها ، وأعتبرها على ما يفر من بحث الاستاذ الدكتور .

١ - يقول الاستاذ الباحث (ص ٩٤) مائلًا على البيت :

(يَسْرُبُ) مَمْرُوقُهُ وَيَحْفَظُهُ وَأَسْمَا الْعُرْفُ بِالرَّيَابَاتِ

« ليس شيئاً يوحى بالثقة [ما] جميل المصنوع يختار الفيل (يرب) » .

وأرى أن لهذا الاختيار ما يبرره ، ولكن كان من الأفضل أن يذكر المؤلف اختياره هذا في الحاشية ، وليس في النص .

تسأل عن قول الأستاذ معاماً على قول المصنف : « أنشدنا الأخفش في معنى قول سفيان . . » إنَّ المحقِّق « لم يستفد من هذه الجملة في الكتاب ، ولا يوقف عليه ، واح تدفعه إلى أن يتساءل : ما قول سفيان ؟؟ هل المراد البيت الذي أنشده إليه :

يرت معروفه ويحفظه

ويعني أن القائل يدعي سفيان ، ومن يكون هذا ؟ »

وأقول : تسأل الأستاذ الباحث في هذا المجال أجاب عليه النعمان المحقِّق ، فسفيان هذا هو سفيان الثوري ، كما جاء في حاشية الصفحة (١٧) من الكتاب وقوله الذي أنشد الأخفش بيتاً في معناه ، ورد في الصفحة نفسها ، مع : « ما لله العزيمة الباردة ، من غير تكأف ارتجال ولا مشقة تسيار » ، ويصح ذلك البيت الذي أنشده الأخفش في هذا المعنى ، وسنتطرق إليه تالياً ، ولا علاقة لسفيان بالبيت الذي مر ذكره ، سوى أن قوله الذي أثبتناه آنفاً يشمل نفس المعنى .

٣٣ - ورواه الأستاذ الباحث (ص ٩٦) على البيت الذي أنشده الأخفش :

الخالِفُضُ المَقِيمُ (وما) شَدَّ بِعَيْسٍ رَحِيلاً وَلَا قَتَباً

مصححاً كلمة « عيس » إلى « عئس » ، وهذا هو الصواب . ولكنه لم يتطرق إلى احتمال البيت ، ولا إلى محاولة المحقِّق تقويمه بإضافة « الرافع » بين « الخالِفُضُ » و « المقيم » ، فيستقيم له الوزن ولكن لا يستقيم المعنى ، مما يدل على أن المحقِّق لم يدرك المقصود من البيت . وكنت رأيتُ أنا : « الغانم الخالِفُضُ المقيم . . » ، ثم وقَّمتُ على البيت في « الأغاني » (١) ضمن قصيدة لابن عبدك الاسدي من (١١) بيتاً ، وروايته هناك :

قَدْ يَزِيحُ الخالِفُضُ المَقِيمُ وَمَا شَدَّ بِعَيْسٍ رَحِيلاً وَلَا قَتَباً

(١) الأغاني لابن الأثير ، مطبعة دار الثقافة - بيروت ، ج (١٦) ص (١٥٥) .

وورد بنفس الرواية في « الحماسة »^(١) و « معجم الأدباء »^(٢) . وجاء في « تاريخ الخلفاء »^(٣) : « شدّ بعيس » ، ونسبت في هذه المصادر إلى ابن عبدل أيضاً . وفي « نور القبس »^(٤) وردت الأبيات منسوبة إلى ابن عبدل أو الراعي ، وجاءت الرواية فيه « شدّ لعيس » . وقد أفاد السيد « راينهارت فايبرت » فيما جمعه من « ديوان الراعي النميري »^(٥) أنها تنسب إلى الراعي خطأ . ورواها هناك : « شدّ بعيس » . ووجدت البيت منسوباً إلى الراعي كذلك في « ديوان المعاني »^(٦) ، ورواية البيت فيه :

قَدْ يُرْزَقُ الْخَافِقُ الْمُتَقِيمُ وَمَا شَدَّ بِمَيْسِرٍ رَسْمًا وَلَا قَسِيًّا
 وبهذا تصحيف كما ترى . وهو للراعي كذلك في « طبقات النحويين »^(٧) لأن
 برواية :

قَدْ يُدْرِكُ الْخَافِضُ الْمُتَقِيمُ وَمَا شَدَّ لِسَانِي رَسْمًا وَلَا قَسِيًّا
 وتقرّد « مجالس العلماء »^(٨) بنسبة البيت إلى عمرو (اللمني) وبإحدى الروايات
 فيه :

- (١) شرح الحماسة للمرزوقي - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام حارون - طبعة طاعة الناشر دار الثقافة - بيروت - الطبعة الثانية ص (١٢٠٦) .
- (٢) معجم الادباء ، لياقوت . طبعة الدكتور أحمد فريد الرفاعي - مطبوعات دار المأثور بدمشق (١٩٥٠) ص (١١٨) .
- (٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - طبعة اللبني - الطبعة الثالثة سنة ١٩٦١ . ص (٣١٨) .
- (٤) نور القبس المختصر من المتيسر - للمرزباني اختصار الحافظ البغدادي . تحقيق وروايت زكي المصطفى ١٩١٤ . ص (١٠١) .
- (٥) ديوان الراعي النميري - جمع وتحقيق راينهارت فايرت . نشر المعهد الألماني للدراسات الشرقية في بيروت ص ١٩٨٠ . ص (٣٠١) .
- (٦) ديوان المعاني ، لابي هلال العسكري . نشر مكتبة اللبني - القاهرة سنة ١٩٥١ . ص (١٠١) .
- (٧) طبقات النحويين واللغويين : للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . نشر دار الثقافة - بيروت . ص ١٩٧٣ . ص (٥٩) .
- (٨) مجالس العلماء : للزبياني ، تحقيق عبد السلام حارون - بيروت ١٩٦١ . ص (١٠٠) .

« شَدَّ لِعُقْسِي » . والبيت في « شرح نهج البلاغة » (١) دون نسبة ، برواية :
قَدْ يُرْزَقُ الْمُهَيَّبُ الضَّمِيفُ وَمَا شَدَّ بِكُورٍ رَحِلاً وَلَا قَسْباً .
وهذه « شدة » صادرة من ضمنها الأغاني والحماسة - ذكرت البيت الذي لم
يعثر عليه المحقق في المظان التي رجع إليها !:

٤٤٥ - ويذكر الاستاذ الباحث (ص ٩٨) البيت التالي الذي ورد في الصفحة
(٦٦) من النهر المحقق :

الْحَمِينُ إِذْ قَالُوا تَأْتِيْتُهُ مِنْ حَشِيكَ الشُّرْبِ عَلَى الرَّاكِبِ
وَمَنْ قَالَتْ كَمَا جَاءَ ... لَأُوجِبَ لَهُ .
وهو في « اللسان » (حنا) و (أبا) برواية :

« الْحَمِينُ أَذَى لَوْ تَأْتِيْتُهُ » . فإذا قارنا ما ورد في اللسان بما جاء في
النهر المحقق ، رجع سندنا أن تكون الرواية : « الْحَمِينُ أُوقِيَ لَوْ
تَأْتِيْتُهُ » .

٤٤٦ - وفي أول الأبيات إذا الباحث تقويم النص الذي جاء شرحاً للبيت السابق
في الصفحة نفسها من الكتاب ، وهو : « قال الزباجي : يقال حنا
فلان الشراب يمشو حشواً ، وحشي يحشي حشياً بالمد قصداً وتعمدت ،
وتأيتت بالقصر والتشديد إذا توقفت وتحبست » ، فيقول : إن الصواب
يوجب أن يكون : « يقال حنا فلان الشراب يمشو حشواً ، وحشي يحشي حشياً
بالياء ، وتأيتت قصداً وتعمدت بالقصر والتشديد ، وتأيتت إذا توقفت
وتحبست » . والنص لا يحتمل كل هذا ..

فإذا رجعنا إلى « لسان العرب » (أبا) وجدناه يشير إلى أن البيت السابق
يروي بالمد والقصر ، وهذا يقودنا إلى إدراك أن النص هنا يجب أن يكون :
« يقال حشا فلان الشراب يمشو حشواً ، وحشي يحشي حشياً ، [وتأيتت] بالمد

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية ٦٥ - ١٩٦٧ . ج

قَمَّسَدَت وتَمَسَّدَت ، وتَأَيَّسَت بالأسمر والتشديد إذا تَوَسَّدَت وتَمَسَّدَت ، كما
يستقيم النص بإضافة كلمة واحدة سقطت ، دون اللجوء إلى افتراض تزوير
كلمات النص وفقراته ، وتغيير شيء منها ، كما فعل الأستاذ .

٦ — ويذكر الأستاذ الباحث (ص ١٠٠) ما علق به المصنف على أبيات رابعة
ثعلب بخط الموصلي ، من أنها مما أخل بها ديوانه ، كما أنه لم يفتخر على
نسبتها إلى قائلها ، فيقول : « ليس ثابتاً أن الذي أنشد ثعلب ما رواه
بخط الموصلي هو للموصلي .. ويؤيد أن تكون الأبيات مما أنشده
للغناء .. »

وأقول : أخلب الظن أن هذا ما أراه المحقق ثعلب ، إلا أنه لا يصرح
بقوله : « مما أخل بها ديوانه » بدلاً من أن يقول : أنها ليست في ديوانه ، بل
على ذلك قوله إنه لم يعثر على نسبتها إلى قائلها في النفاذ التي يرجحها
وهذا يفيد عدم تأكده من نسبتها إلى الموصلي . على أن هذه الأبيات ليست
للموصلي البتة ، فقد نسبت إلى متقذ بن عبد الرحمن بن زياد الغدلي في كتاب
من « المرزبانسي » (١) و « شرح الحماسة للثيرزي » (٢) ، و « شرحها
للمرزوقي » (٣) ، و « الخالديين » (٤) و « الحماسة الزمخشري » (٥) ،
وهو أمش الأخيرتين ، نقلاً عن « مقطعات مراثي العرب لابن الأثير » ، كما
أن الأبيات لحالد بن سحل (٦) . فهذه نسبتها في النفاذ ، وما علق
إلى ما في هذه الأبيات من أخطاء ، في دراستنا للكتاب ، إن شاء الله .

(١) مسمي الشعراء للمرزبانسي . تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار أدب الكويت ، سنة ١٩٦٠ ، ص (٢٣٠) .

(٢) شرح حماسة أبي تمام للثيرزي . طبعة بولاق ١٢٦٦ هـ . ج (٣) ص (٤٨) .

(٣) ص (١٠٥٢) .

(٤) الأشباه والنظائر للخالدين ، تحقيق السيد محمد يوسف . طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، سنة ١٩٥٨ ، الجزء الثاني ١٩٦٥ . ج (٢) ص (٢٢٧) .

(٥) الحماسة البصرية لسدر الدين البصري - تحقيق غفار الدين أحمد - دائرة المعارف ، سنة ١٩٦٤ ، ج (١) ص (٢٢٩) .

١٧ — ويورد الاستاذ السامرائي (ص ١٠١) النص الذي جاء في ص (٤٧)

من الكتاب وهو:

« أتعبنا الأخفش قال : حدثنا ثعلب عن ابن الأعرابي قال : غصصت أبو بكر بن عياش ، وكان رجلاً من قريش يرعى بشرب الخمر ، فقال له أبو بكر بن عياش : زعموا أن نبياً يحمل الخمر . فقال له القرشي : اذن لا تؤمن به حتى يسرى الأكمة والأبرص » . ثم يعلق الاستاذ عليه فيقول : « لأم يشعر المحقق أن النص غير مستقيم ، وأنه لا يتجه فيه شيء من معنى ... »

ولا بد أن يكون الكلام بعد قوله : (غصصت) خبراً آخر رواه أبو بكر بن عياش ... الخ .. »

وأنا إذ سمح الاستاذ العذر في أن أخالفه الرأي هنا فأقول : قد جاء الخبر كما لآء وهو عن أبي بكر بن عياش ، وليس بروايته . ولكن الخبر عرض له في الطباعة سفوف السطر الأول منه (وينتهي عند قوله : غصصت) ، في حين أنه كما في السطر الأول من الخبر التالي ، فجاء مكرراً ، هنا وفي موقعه في الصحيح فالجاء ، ولا أوم على الحق في ذلك . وأنا إذا كرر في ما قادمي إلى هذا الاستنتاج :

جاء في « معجم الأدياء » لياقوت (١) : « وحدث المدائني قال : كان أبو بكر بن عياش أبرص ، وكان رجلاً من قريش يرعى بشرب الخمر ، فقال له أبو بكر بن عياش : زعموا أن نبياً قد بعث بحمل الخمر . فقال له القرشي : اذن لا تؤمن به حتى يسرى الأكمة والأبرص » ..

فيرواية الخبير ، إذن ، عن المدائني . والزجاجي يروي عن المدائني عن طابغ البجلي إنما نقلت عن الأخفش — كما جاء في ص (١٦٦) من

(١) معجم الأدياء ، مطبوع في دار الأمانة سنة ٣٦٠—١٩٣٨ ، ج (٧) من (١٠٦) .

الكتاب - أو نقلاً عن الزجاج - كما في ص (٨١) - والأولى هنا أن الرواية كانت عن طريق الأنفثش ، لسببين : الأول يتصلصق في الألف بين الاعلام في الكتاب لم يشر إلى ورود اسم الزجاج في ص (٤٧) - النص - ، والثاني أن المنطق يرتجع حدوث الاستبدال في السطرين بسبب التشابه في آتدائهما . وهكذا يمكننا أن نصل إلى أن النص ينبغي أن يكون : « [أخبرنا الأنفثش قال : حدثنا المبرّد عن المدائني قال : قال [أبو بكر] عياش [أبرص] ، وكان ربيع من قریش ... الخ ... » وهذا يصح النص .

وعليّنا أن نبين أيضاً لم رتبنا أن رواية الخبر عند الزبيري أدلت عن طريق المبرّد والميداني ، وليس عن طريق أخرى ، فنقول : جاء في فهرس الاعلام ، الذي ذيل المحقق به الكتاب ، ذكر المدائني والمبرّد في ص (٤٧) حيث النص ، ولكتهما لم يردا في تلك الصفحة البتة ، مما يبرهن أن مكانهما في الجزء الساقط من الخبر .

٨ - ويورد الاستاذ الباحث بيتين من قصيدة جاءت في ص (٥٥) من الكتاب ، ويعلق على البيت الأول منهما ويعرّف

دَكرَسي عارِضيّ بَناتٍ تَبسُّكُ السَّبي سادَرتِ النِّوانِ

فيقول : « لا بد أن يكون الصواب : سادت النوان » وأشير في الأرجح أن الصواب أيضاً : عارضي بنان ، بالنون .

كما يهمل الاستاذ ذكر ملاحظات عمدة على أبيات أخرى من القصيدة ، سنوردها في دراستنا الخاصة بالكتاب المذكور ، إن شاء الله .

٦ - ويعلق الاستاذ على « أبي نبدة » الذي جاء في البيت (٢٠) من الرواة ، فيذكر أن « نزهة الألباء » و « واهباء الرواة » هما اللذان ثعلب يروي عن « ابن نبدة » وأشير في ذلك أنه ورد في ص (١٦٠) من الكتاب « ابن نبدة » ، ولم يلق الاستاذ هذا المتن المحقق ..

١٠ - وبقول الباحث : « وجاء في الصفحة ٨٣ قول المصنّف : ... فرأى
جارية كأنها مهرة عربية حولها جواريفتيناها ويحلفن برأسها .. » ثم
يذكر أن الحلف بالرأس أسلوب فصيح قديم ، أكثر ما نجده الآن في
العامية العراقية .

وأقول : هذا التعبير ليس قصراً على العامية العراقية وحدها ، فهوفي
غيرها أيضاً ، كالعامية الأردنية مثلاً . قال عرار شاعر الأردن :

وحيلة رازك واللياة عزيزة لولا الكتاف وخشية التّشجين
أحسب أنّ دين أدهم من زومة حرقوا بترشاقو الحجارة ديني

ثم أقول : لم يرد الياء في الصفحة (٨٣) من الكتاب ، بل في
الصفحة (٨٥) .

١١ - ويذكر الأستاذ الباحث أن الصواب ، في رواية البيت :

وكما أشياء تُسَرِّبها بال ، فإن نفقت فأُكْسِدُ ما تكونُ

كما ورد في « اللسان » وأشار إليه المحقق في الحاشية : « فما أشياء » ..
وأنتهال الإشارة إلى أن المحقق ذكر ، خطأ ، أن البيت من الرّجل ، وهو
من الرّيف .

١٢ - ويصحح الأستاذ الباحث نسب نابيء بن ظبيان أحد بني عايش بن
مالك ، فيقول إن الصواب : أحد بني عائش . وكذلك هو . لكنه لا
يصحح اسم أبي الرجل ، وهو نابيء بن [زياد] بن ظبيان ، كما لا
يصحح بقرية تسميه : « أحد بني عايش بن مالك بن قيس بن ثعلبة » ،
والصواب : « أحد بني عائش بن مالك بن تيم اللات (أوتيم الله) بن
ثعلبة » . كذلك هو في « جوهرة انساب العرب » (١) ، و « الكامل » (٢)

(١) جوهرة انساب العرب لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون . مطبعة دار المعارف سنة ١٩٦٢ ، ص
(٣٦٤) .

(٢) الكامل لابن الأثير ، تحقيق عبد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته . مطبعة نهضة مصر . ج (٤) ص (٤٥)

و «أنساب الأشراف» (١) .

١٣- ويعلق الاستاذ السامرائي على قول المصنف الذي جاء في ص (١٢٣) من الكتاب :

« فاستبحار بسليمان بن سعيد بن الصقر بن سعيد بن البلادي »
فيؤكد ان الصواب هو « الصقر » بالنون المعجمة ، دون أن يذكر ما يبرر اختياره هذا من ضمن الاحتمالات الكثيرة ، كالعامة . ولعل من أنسب وقامت على الخبر بكامله في « معجم البلدان » (٢) وفي « استبحار بسليمان بن سعيد بن الصقر بن البلادي » .

بقي أن أتبه على أن ابن الأثير، في « الكامل » (٣) ، ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث يزيد بن طبيان ، فأطعمه بهيمة مسومة ، فمات من جوع . ابن الجبلندي . ونحن نعرف عباد بن الجبلندي أنها بيعة بن الجبلندي ، ملك ملكين على ثمان أيام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فأرسل اليه الصقر بن ابن الحارث يدعوهم إلى الإسلام ، فأسلموا (٤) . فقتل بيعة هذا نفسه . والصواب عباد ..

١٤- ويصحح الاستاذ النحل الذي جاء في المقدمة نفسها من الكتاب :
« النوح جمع نائحة ، وهو مصدر ينوح (كذا) الواحد والثلاثين وأصله والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ... » فيقول : والصواب : « وهو مصدر نوح ينوح ... » ولست أرى ما رأى الاستاذ ، فإن نوح جمع نوح ، وهو غير مقبول إلا عندما لا يكون عند متذوق ، ولأنه من أن ما أتت به

-
- (١) أنساب الأشراف - للبلاذري ، تحقيق شويعين - مطبعة النهضة البيروتية - القاسم ، ج (٢) ص (١١٠) .
(٢) معجم البلدان - لياقوت الحموي - نشر دار صادر ودار بيروت سنة ١٩٥٧ ص (٥) من (١٧٥١) - (١٧٥٢) .
(٣) الكامل - لابن الأثير مطبعة دار صادر - بيروت ج (٤) ص (٢٨٥) .
(٤) أنظر : الأصابة في تمييز الصحابة - لابن حجر - مطبعة السعادة سنة ١٩٢٠ ج (١) من (١١٤) .

الاستاذ يُشعر أن في الجملة ، بوضعها الأخير ، نقصا . ولعل الصواب :
« وهو مصدر شبيهي للواحد والاثنتين ... » أو أية كلمة أخرى تفيد معنى
قرىبا من ذلك ، ورسم حروفها أقرب إلى ما جاء في النص ..

١٥ - طريقة قول الاستاذ معلقة على النص الذي جاء في الصفحة نفسها :
« فأخرج فجاه على التوكيد حولا على لفظ فُوح » ، إنه لا معنى للتوكيد ،
والصواب : الإفراد . والله واثب ما ذكر الاستاذ لولا عدم تقارب رسم
الحروف في الكلمتين ، فما أظن كلمة « التوكيد » يمكن أن تكون
تسمية للإفراد ، ولربما كانت مصحفة عن « التوحيد » .

١٦ - ويصحح الاستاذ السامرائي البيت الذي ورد في ص (١٠٠) من
النص :

أبسا كَيْتُهُ رُزْتُ أن أتاها أم يَكُونُ لها أضطبارُ
فيشير إلى اختلال الوزن ويقترح « رُزْتُ إذا أتاها » وبهذا يستقيم
الوزن . وأقول : لكن المعنى لا يستقيم . وواضح أن « رُزْتُ » هذه
اسم فناة .
وكنيت ، رأيت أنها قد تكون مصحفة عن « رُزَيْب » مثلاً ، ثم وجدتها
في « شرح نهج البلاغة » - ج (١١) ص (١٥٨) وج (١٨) ص
(٣٢٤) - « رُذَيْتة » . وهكذا يصح الوزن والمعنى .

١٧ - ويصحح الاستاذ الباحث بالنص الذي ورد في ص (١٠٨) من الكتاب
مصححا على النحو التالي : « اعلم أن الذي ، ومن ، وما ، وأيا ،
والالف واللام ، أسماء ناقصة في الخبر لا تتم إلا بصلة وعائد ، وهي غير
مصرورة ، إلا أيا وحدها فإنها معرفة » ثم يقول : فالكلام على اعراب
سما الأدوات الموصولة ما عدا أيا . وهذا سبق قلم صوابه : فالكلام على
نفي اعراب هذه الأدوات الموصولة ما عدا أيا .

١٨- ويورد الاستاذ شيئاً مما جاء في سن (١١٠) من الكتاب وهو مضمون ما احتاج الى تصريب ، ولكنه يفت عند هذه الجملة : «ثم قلنا في المصنف (جلساء) ماء» فيقول : ولا أدري ما وجه «جلساء» ماء ، وأقول : لعلها «جلساء» .

١٩- ويذكر الاستاذ الباحث أن ما جاء في النص من (١١١) من الكتاب : «وأما قول : غدا في أضدة خلقي» يتبرر ان الأضدة وردت في شعر أونشر، ولا وجود لشيء من هذا، وهذا يعني أن شيئاً سقط من كلام المصنف ، ولم ينبه المحقق على هذا القطع والطرح . وأقول : لا قطع ولا خرم هناك . وكيف يكون ذلك وقد ورد في الصفحة نفسها البيت التالي :

مِثْلُ الْبُرَامِ غَدَا فِي أُضْدَةِ خَلْقِي لَمْ يَسْتَعِنْ بِسَوَابِ السُّورِ كَمَا

٢٠- ويورد الاسناذ الباحث نصاً جاء في سن (١١٧) من الكتاب كما يلي :

«وما ظل فلان القول : اذا كمل بضمه على بنفس ، وهذا في الخبر : اذا رأب بضمه بعضاً ..» ثم يحاول تصريب ميله ، فيبدل «أكل» ب«حمل» ثم يفت عند كلمة «رأب» فيقول : «وأين من وجه اللسان رأب في هذا المكان ، فهي من حيث التاسع ، ولا بد أن يكون اللسان مادة غريبة لم تشر اليها المعجمات ..» وليس بذلك ، فاللسان والجمع بين التصحيح وإن لم يهتد الاستاذ السامرائي الى تصحيحه ، وإنما «وعاظل فلان القول : اذا حمل بضمه على بنفس ، وهذا في الخبر : اذا ركب بضمه بعضاً ..»

٢١- ويشير الاستاذ السامرائي ، في معرض تعليقه على قولنا في بيت في سن (١١٩) من الكتاب ، إلى ما جاء في أولها : «يا أيها الناس انظروا الى ما

سراة ينسي جرم فاتهم سيخبرونك بالجلالي من الخبر» فيقول : « والذي أراه أن قول الرجل : (يا أيها الحاكم بل) جزء من بيت سقط أكثره .. الخ » ولا أرى رأيه ، فليس لهذه الجملة من الايقاع ما يوحي أنها جزء من بيت من البحر البسيط ، وأظنها جملة نثرية قدم بها قائلها أقصيده .

ثم يمسح الأستاذ كلمة (بالجلالي) فيستعويض عنها (بالجائي) ، وهذا بجانب للصواب . فالكلمة في البيت هي كما وردت في النص ، وقد جاء شرحها في ص (١٢٠) من الكتاب : « الجالي من الخبر : الواضح » .

كما يذكر الأستاذ ان الزوجة شكت زوجها إلى علي بن أبي طالب (ر) ، والمسحح أنها شكته إلى شريح القاضي .

١٢٢- ويحاول الأستاذ تقويم البيت الثالث من القصيدة سالفة الذكر ، وقد ورد في النص على الشكل التالي :

البار والبارف والمعتز قد علموا في ليلة تسبع السغان بالخصر

فوقه أن البارف أن يكون : « في ليلة تسبع السغان بالخصر » .

وإن كان ما جاء في شرح القصيدة (ص ١٢٠) يذكر : والسغان : الريح الباردة . وهذا لا يؤيد ما رآه الأستاذ . ولعل صواب ما جاء في ص (١٢٠) . مستقفاً هو : « والسغان : الريح الباردة » هكذا بالفاء في الأول ، والياء في الثانية . وهكذا يكون صواب البيت :

البار والبارف ، والمعتز قد علموا في ليلة تسبع السغان بالخصر

١٢٣- ويصحح الأستاذ الباحث شيئاً من النص الذي ورد في ص (١٢١) من الكتاب :

« ففعل لكم أنه تلمع فيه بياقي تطيشنا » فيقول : « والصواب : فهل لكم أن تومضل فيه .. » ولكنه يشرك « تطيشنا » كما جاءت فلا

يصححها . وصوابها « نَطِيشِنَا » كما جاء في الشرح ، آخر ص (١٢٣)
من الكتاب : « والتطيش : الحركة ، ومنه قولهم : نطشان » .

٢٤- ويصحح الاستاذ ما جاء في ص (١٢٣) من الكتاب من شرح
للحضيرة بالجمهه فيقول : « والصواب أن الحضيرة الجماعة كما يدل
على ذلك قول أبي ذؤيب .. » . وأرى أن الكلمة مسخنة عن
« الجمهرة » وليس « الجماعة » .

كما أن البيت المستشهد به ليس لأبي ذؤيب ، بل للبهنية أشرت
سعد ، كما ذكر المحقق في حاشيته .

٢٥- ويصوب الاستاذ اسم الشاعر هُدبة بن الحشرم ، إذ جاء في ص
(١٣٠) من الكتاب : « ابن الخشوم » ، ثم يقول : وهو شاعر
جاهلي ..

وأقول : هُدبة بن الحشرم شاعر اسلامي ما أراه أدرك الجاهلية طملاً بل
شاعراً . فقد قتل بعد سنة ٥٤ هـ وكان شاباً (١) .

٢٦- ويعلق الاستاذ السامرائي على النص الذي جاء في ص (١٤٤) من
الكتاب « وفرض العطية وحيا ألفيء » فيقول : « والصواب : وحيا
الفيء » .

ومع أن للجباية وجهاً حسناً هنا ، إلا أنني أظن صواب النفس : « وحيا
الفيء » لأن الحديث جاء في معرض العطية ، كما أن « جبي » فعل
يائي لا يجوز رسمه بالألف القائمة .

٢٧- ويذكر الاستاذ ما جاء في ص (١٩٦) من الكتاب ، في خبر ملوطين
لأحد الأعراب ، والصواب أن الخبر الذي ذكره كان لماشم بن عميد
مناف .

(١) أنظر : شعر هُدبة بن الحشرم العذري - تحقيق وجمع يحيى الجبري - مطبعة وزارة الثقافة - دمشق سنة ١٩٧٦ .
ص (٢٢) .

وخطبته هذه « الحكيمة » وشرحها توجد ضمن مجموع بخط محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي ، رقمه ٦ لغة ش ، بدار الكتب المصرية ، وكان على محقق الكتاب الرجوع إليها لتصحيح الأوهام الكثيرة التي عَجَّ بها النص المحقق ، فجعلت الانتفاع به عسيراً .

وينتهي الاستاذ السامرائي بحثه بالدعوة إلى إعادة تحقيق الكتاب ، وهو أمر عا كان من الممكن تفاديه لو تفضل الاستاذ وتتبع ما بقي من الاشياء الكثيرة التي لم يفتن المحقق إلى صوابها ، وما اكتفى بهذا القدر من التعليق والتصويب والاستدراك . ولا أقول هذا مستهيناً بما يحتاجه الأمر من جهد ، ولكن الانسان طماع بطبعه ، رغب في الاستزادة من الخير .

وللستاذ الكبير تحية ا كبار واجلال تليق به وبجهوده المثمرة في خدمة لغتنا وتراثنا .

وقفه مع معجم الشعراء في لسان العرب :

الدكتور حنا جميل حداد .

أرى لزاماً عليّ ، قبل أن أشرع في ابداء ملاحظاتي على مقال الاستاذ الدكتور أن أتناول كتاب « معجم الشعراء في لسان العرب » بالتعليق . فالكتاب ، كما ذكر في مقدمته ، دراسة نال بها معدّها درجة جامعيّة عليا ، وهذا يدفع إلى توقّع دراسة كاملة لشعراء لسان العرب ، يتناول فيها صاحبها المجهولين قبل المعروفين ، سواء أوقع على تراجم لهم أم لم يقع ، ويصحح - ما أمكن - من أسمائهم ، مرجحاً ما يراه خليقاً بالترجيح ، رافضاً ما يجده حقيقاً بالرفض . وسأعطي مثلاً على ذلك أحد الشعراء الذين أورد صاحب اللسان لهم أبياتاً عدّة ، وهو شاعر مرّ ذكره في الصفحة (٢٥٢) من الكتاب ، ودعاه المصنّف : « ابن العارم الكلابي » ثم أشار إلى أن ابن منظور سماه تارة « العارم » وتارة « أبو العارم » - اقرأ : أبا العارم - والاسم واحد . ثم أتبع

ترجمته بأخرى صاحبها « أبو عازب الكلابي » فجعلهما شخصين . ولو تدبر
الاستاذ المصنف أمر هذا الشاعر والشواهد التي وردت له في اللسان ، اوجد ما
يلي :

اللسان (مور) : أبو عامر الكلابي . الشاهد :

لَقَدْ عَلِمَ الذُّبُّ الَّذِي كَانَ عَادِيًا عَلَى النَّاسِ أَنِي مَانِرُ الشُّهُبِ نَائِلًا
(عدا) : أبو عامر الكلابي . والشاهد نفسه .
(بلقع) : العارم والشاهد .

تَسْدَى بِلَيْلٍ يَبْتَنِينِي وَصَبِيَّتِي لَيْسًا كَسَلَسِي وَالْأَرْضُ فَتَرُّ بِلَاقِعِ
(حبك) : أبو العارم . والشاهد :

فَهَيَاتُ حَشْرًا كَالشُّهَابِ يَسُوهُ مُسَرُّ حَبِيْبِكَ خَارَتُهُ الْأَمْشَابِ
(شعر) : أبو عازب الكلابي . والشاهد :

فَأَشْعَرْتُهُ تَحْتَ الظَّلَامِ وَبَيْنَنَا مِنْ الْخَطَرِ التَّنْضُودِ فِي الْعَيْنِ نَاعِجِ
(يفع) ابن العارم الكلابي . والشاهد نفسه مع قراءة (يافع) بدلاً من (ناعم)
(يتم) : أبو العارم الكلابي . والشاهد :

فَبِئْتُ أَشْوَى صَبِيَّتِي وَحَلِيْلَتِي طَرِيًّا ، وَجَرُّ الذُّبِّ يَشْمَانُ بِجَانِعِ
(شمع) : أبو عامر الكلابي . والشاهد :

فَبِئْنَا شِبَاعِي آمِنِينَ مِنَ الرَّدَى وَبِالْأَمْنِ قَدَمًا تَنْظَمُشْنِ الْمَضَاجِعِ

فالناظر في هذه الأبيات يعرف أنها من قصيدة واحدة ، وأن « أبا عازب »
و « أبا عامر » تصحيف « أبي عامر » ، إذ جاء اسمه هكذا في أربعة مواضع
فيما سبق ، وكذلك في اللسان (فجعج) و (سجعس) مما يرجح أن يكون اسمه
أبا العارم ، وليس كما اختار الاستاذ . وكان على المصنف ألا يكتبني بهذا ،

بل ينظر في المصادر عله يقع على شعره يؤكد صحة ما أختار، فتصبح ترجمة هذا الشاعر كما يلي :

٦١١ — أبو العارم الكلابي :

(وقد سماه ابن منظور: العارم ، وابن العارم ، [وأبا عازب ، وأبا عامر] ، والاسم واحد) .

٨ أبيات (صوابها : ١١ بيتاً ، على اعتبار أن شطر الرجز بيت)

فجج — [شعر] — مور — سسس — بلقع — شبع — يفع — حبك — يتم —
عدا —

مصادر ترجمته : من الجاهيل . له أبيات في « أخبار أبي القاسم الزجاجي » — ص (١٠٠) — و « شرح نهج البلاغة » — ج (١١) ص (١٥٨) — و بيت في « التنبهات » — ص (٢٦٥) —

وأنا أعترف بأن هذا العمل كان سيزيد من الجهد المبذول في الدراسة — على ضخامته — ، ولكنني أظنه ضرورياً في رسالة جامعية مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . وكان على المصنّف ألا يكتفي بتقديم ما اعتاد واضعو الفهارس أن يقدموه ، بل يُلزم نفسه بإجراء دراسات تضيف فوائد أخرى تتعدى مجرد الفهرسة .

ولا شك أن إنجازاً ضخماً كهذا الذي قدّمه المصنّف لا يمكن أن يخاو من هبات تعاق به . وكان أن تصدّى لتتبع هذه الهبات الاستاذ الدكتور حدّاد ، فكانت حصيللة ذلك بحته الممتع القِيم الذي نشره في مجلة المجمع . وأكاد أجزم أنّ هذا البحث لا يمكن أن يكون نتيجة نظر سويعات في « اللسان » — كما ذكر الاستاذ الباحث ، مؤثراً التواضع — فإن ما جاء فيه يدلّ على مدى الجهد الذي حلّ الاستاذ نفسه عليه ، حتى جاء بحته غنياً كما شاء له ، مفيداً

كما ينبغي أن يكون . وما سأذكره من ملاحظات نزره لا يقتل من قيمة البحث ، بل يؤكد جدّيته وشموله .

جاء في الصفحة (١١٦) : « غير أن الملاحظ على هذه المعاجم — سواء المرتب منها بحسب باب الجذر وفصله ، كاللسان ، أو بحسب ترتيب الحروف وتسلسلها ، كالاساس ، والتاج ، وغيرهما — . » وأقول : التاج مرتب حسب باب الجذر وفصله ، كاللسان ، وليس كما ذكر الاستاذ .

وجاء في الصفحة نفسها : « أما فهرست هذه الشواهد وترتيبها . . . » كما تكرر الاستعمال نفسه في ص (١٣٣) ، حيث ورد فيها : « . . . ولا أن يذكر على المصنّف جهده المبذول وأناته في فهرست هذا المعجم . . . » والصواب : « فهرسة » كما لا يخفى .

و يسرد الاستاذ الباحث — ص (١١٨ — ١١٩) — « بعض ما فات المصنّف إثباتهم من الشعراء وأصحاب الشواهد » ، فجاء بينهم :

أ : ربيعة بن جحدل اللحياني : (اللسان (عضه) . ولم يرد لربيعة هذا أي ذكر ضمن الجذر (عضه) في اللسان ، مع أن الباحث أشار إلى ترجمته هناك ، وإنما ورد في (عزه) ، كما ذكر المصنّف ، إذ أتى به نسب الترجمة [٣٧٩] مصحّحاً اسم الشاعر . فهو ربيعة بن جحدل اللحياني الهذلي . والشاهد المذكور في اللسان (عزه) ورد أيضاً في « شرح أشعار الهذليين » — ص (٦٤٤) —

ب : الطماحي : اللسان (قنا) : أورده المصنّف في الترجمة [٤٣٧] باسم (زياد الطماحي) وهو وإن أغفل ذكر الجذر (قنا) فقد ذكر الجذر (دلنظ) حيث جاء ضمنه شطرا الرجز المذكوران تحت الجذر (قنا) . فالطماحي اذن ليس من المستدرك .

ج : غاوي بن ظالم السلمي : اللسان (ثعلب) : ورد في الترجمة [٣٦٧] تحت اسم (راشد بن عبد ربه) ، فهما واحد ، وهذا مما يستدرك على

كَلَّ مِنَ الْمَصْنُوفِ وَالْمَعْلُوقِ، وَأَنْظَرَ «الاصابة» - ج (١) ص (٤٩٥) - . على أن المصنّف لم يورد الجذر (ثعلب) ضمن ما ذكر في الترجمة [٣٦٧] .

د: البعيث بن عمرو بن مرة بن ودة اليشكري : اللسان (مزن) : أخطأ المصنّف إذ أدرجه تحت الترجمة [١٣٠] ، وهي للبعيث المجاشعي كما نبهه الاستاذ الباحث . على أنّ وهماً في طبعتي اللسان قاد الاستاذ حداد إلى القول ان اسم الشاعر المستدرک : البعيث ، والصواب : النعيت ، كما جاء في «المؤتلف» - ص (٧٣) - وأورد له الآمدي هناك الأبيات الثلاثة التي جاءت في اللسان (مزن) .

هـ: جحدر اليماني : اللسان (ونى) : هو لا شك غير جحدر بن ضبيعة الذي ذكره المصنّف في الترجمة [١٦٩] ، فأخطأ إذ خلطه بجحدر بن مالك اللص . فذاك جحدر بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل ، ولا (مالك) في آبائه ، وهو جاهلي . أما جحدر بن مالك اللص ، صاحب جميع أبيات الاستشهاد التي ذكر المصنّف جذورها في هذه الترجمة ، فهو اسلامي عاصر الحجاج . وقد أخلّ المصنّف بالجذر (ونى) ، وبيت الاستشهاد هناك من قصيدة جحدر النونية الشهيرة ، التي منها الأبيات الواردة في اللسان (جوب) و(كنع) . وأنظر خبر جحدر هذا ، وأشعاره التي جاءت في اللسان ، في «أمالي القالي» - ج (١) ص (٢٧٧) ، و«معجم البلدان» (حجر) - ج (٢) ص (٢٢٢) - ، وفيه أنه من بني جشم بن بكر ، و«الأخبار الموقية» - ص (١٧٠) - ، وفيه أنه من ربيعة من بني عجل ، و«ألف باء» للباوي - ج (٢) ص (٥٠١) - و«شرح شواهد المغني» - ج (١) ص (٤٠٧) وفيه أنه من حنيفة ، و«الخزانة» - ج (٤) ص (٤٨٣) - ، وفيه أنه حنفي كذلك ،

وحنيفة وعجل أخوان . ومن هنا نرى أن خطأ المصنف لم يكن في اغفال ذكر جحدر اليماني ، بل في تعريفه . أما صنفة (اليماني) فقد لصقت بالشاعر لأنه سكن اليمن .

و: مرداس بن أذنة ، اللسان (عجف) : هكذا جاء اسمه في اللسان وأورده الاستاذ الباحث في مقاله . وصوابه : مرداس بن أذنة ، الخارجي المعروف . على أن بيت الاستشهاد المعزوق إليه نُسب إلى عدّة من شعراء الخوارج ، منهم أبو خالد القناني في اللسان (كرم) ، وسعيد بن مسحوج في اللسان (كرم) و (كسا) ، ولرجل من تميم اللات بن ثعلبة اسمه عيسى في اللسان (كرم) — ولعله عيسى بن فائق الخارجي الوارد في « الوحشيات » ص (٩٠) — إذ جاءت الأبيات له ثمة —

وأخذ الاستاذ الباحث على المصنف — ص (١٢٠) — عدم التعريف بشعراء جاء من ضمنهم (ابن العارم الكلابي) ، فتبع بذلك المصنف في خطئه ، وصوابه — كما أسلفنا — (أبو العارم)

وعلق الباحث — ص (١٢١) على أعمال ابن منظور ذكر مسجوبي كراع المشهورين : « المنجد » و « المنضد » من ضمن مصادرهم في لسان العرب ، مع أنه ذكر كراعاً فيه كثيراً . وأقول : لعل ابن منظور لم ينقل عن كراع مباشرة في كل ما جاء في لسان العرب عنه . وقد رأيت في الأمتلة التي ذكرها المعلق — في هذه الصفحة والتي تلتها — أنها كلها نقلت إما عن الأزعري ، أو ابن سيده ، أو ابن برّي . وأظن ابن منظور فعل ذلك أيضاً عند نقله عن جهمرة ابن دُرَيْد . ولا يجوز أن يعلّق بوهنا أنه إنما أغفل ذكر نقله عن كراع وابن دريد غمطاً لحقهما ، وما أراه فعل ذلك إلا أمانة منه ومصداقاً ، وهو الذي لم يذع لنفسه في تأليفه اللسان سوى فضيلة الجمع ، أفتراه كان يقلل من قيمة عمله باغفال مصادر أخر جمع عنها ، إضافة إلى مصادرهم التي ذكرها ؟

وذكر الاستاذ الباحث - ص (١٢٢) - أنه لا وجود لأدهم بن الزعراء في الجذر (قزع) ، وأصاب ؛ فهو في الجذر (قذع) .

وأشار الاستاذ الباحث - ص (١٢٤) - إلى أن المصنّف ذكر الجذر (مزن) تحت اسم البعيث المجاشعي ، وصحح ذلك بأن البيت المذكور تحت هذا الجذر هو للبعيث بن عمرو بن مرة اليشكري . والصواب - كما أسلفنا - أنه للنعيت بن عمرو بن مرة .

وأكد الاستاذ الباحث - ص (١٢٥) - أن «جواس بن نُعَيْم من بني تميم» ، و«جواس بن أم نهار» ، و«جواس بن نُعَيْم الضبّي» ، الذين ذكرهم المصنّف ضمن ترجمتين منفصلتين ، هم في الحقيقة شاعر واحد هو جواس بن نعيم أحد بني الهُجَيْم بن عمرو بن تميم ، ويعرف بابن أم نهار . والحقيقة أن جواس بن نعيم بن الحارث التميمي - وهو ابن أم نهار كما بين المصنّف في ترجمته - غير جواس بن نعيم الضبّي ، فالأخير أحد بني حُرثان بن ثعلبة بن دُوَيْب بن السّيد الضبّي ، وقد ميّز بينهما الأمدى ، وذكر الأخير في «المؤتلف» - ص (١٠٠) - ، وأورد له البيتين المستشهد بهما في اللسان (وليس بيتاً واحداً كما ذكر المصنّف) .

واستدرك الاستاذ الباحث - ص (١٢٦) - الجذر (عشزر) على ما ذكره المصنّف لأبي الزحف الكليني ، ولم يشر إلى أن الجذر (سلجم) المذكور ضمن ترجمة أبي زحف الكلبي إنما روي في اللسان لـ (أبي الزحف) مجرداً هكذا ، ولم يوضح المصنّف لم اختار (الكلبي) ليكون قائل الشطرين . على أن «الكلبي» و«الكليني» محرفتان عن «الكلبي» والراجز واحد هو أبو الزحف بن عطاء بن الخطفي ، ابن عم جرير الشاعر ، وأنظر «الشعر والشعراء» ص (٥٧٨) ، فهناك ترجمة له .

هذا ما علّته على بحث الاستاذ حداد ، الذي قادني بدوره إلى أشياء وقعت عليها خلال تصفّحي كتاب «معجم الشعراء في لسان العرب» بغرض

مراجعة البحث ، وأرجو أن تُحتمل على هذا الوجه ، لا على أنها أريد بها التقضي والاستدراك والتتبع لما في المعجم ، فهذا الأمر يحتاج إلى دراسة طويلة منفصلة ليس هذا مجالها . واليكم هذه الملاحظات :

١ - أحمد بن جندل السَّعْدِي ، الترجمة [٨] : الذي أعرفه « أحمد بن جندل » ، كما صححه محقق « الصَّحاح » - (معد) الخاشية - ، وهو أخو سلامة بن جندل السعدي . وراجع « ديوان سلامة بن جندل » - ص (٢٠٢) - ، و « الشعر والشعراء » - ص (١٩٢) - ، و « المؤتلف » - ص (٤٢) - ، و « البيان والتبيين » - ج (٣) ص (٣١٨) - ، و « الحيوان » - ج (٣) ص (٧١) - و « الخزانة » - ج (٢) ص (٨٦) - ، وهو جاعلي ، وندر أسم « أحمد » في الجاهلية .

٢ - ابن أحر [٩] : ما ذكر المصنف من جذور لا يكاد يستوعب نصف ما جاء لابن أحر في اللسان . ومن الغرابة بما كان ألا ينتبه الأستاذ حداد إلى ذلك في تتبُّيه لنواقص الكتاب ، وهو قد استدرك الجذر والجذرين ، فكيف أهمل مائة جذر؟ وفيما يلي معظم الجذور التي ورد فيها شعر لابن أحر ، وأخلت بها الترجمة في المعجم :

ممس - نحس - حنش - عرش - عوص - أرض - رضض (٣) -
عرض (٤) - فضض (٢) - حلط (٢) - نمط - شرط - غطط -
نطط - نوط - بقع - ترع - خضع - رجع - رضع - سرع - شجع -
شكع - لمع - نجع - هرع (٤) - وقع - أنف - تنف - دغف -
سكف - صنف - طرف - فوف - قفف - هفف - هفف (٢) -
برق (٢) - خلق - رهق - طبق - طرق (٣) - طلق - عرق -
عنق - فتق - هبرق - ودك - بول - جندل - جول - شيل (٣) -
دكل - رطل - رعبل - رغبل - سحل - سلال (٢) - سهل -
قبل - هتمل (٢) - هول - حرم - دوم - ريم - صهم -

طرهـم — غشم — قحـم — لم — هضم — أرن — جنن — حصن — حلن
 (٢) — دبن — ددن — ذنن — عرن — فتن — فنن — لسن —
 منجنون — هجن — أبي — بدا — بفا — بلا (٢) — بها — جدا —
 جدا — حبا — حيا — دعا — ذرا — ربا — رنا (٨) — روى — زها —
 سقي — سنا — شري — صدي — ضرا — عدا — عزا — غبا — غسا
 (٢) — قرا — قضي — قفا (٢) — كرا — لطا — لقي — مرا —
 دي — وا — يدي .

٣ — الأحنس بن شهاب بن شريف التغلبي [٢٠] : هو ابن شريق
 (بالقاف) كما في «شرح المفضليات» — ص (٤١٠) — ،
 و«المؤلف» — ص (٣٠) .

٤ — أسامة بن حبيب الهذلي [٢٩] : قال المصنف : «.. والأرجح أن
 أسامة هذا هو ابن حبيب بن الحارث الهذلي ..» وليس بذلك .
 والصواب أنه أسامة بن الحارث بن حبيب ، كما في «السمط» — ص
 (٨١) . وقد جاءت الترجمة [١٣ ملحق] في الصفحة (٤٥٤) من
 المعجم مكررة عن الترجمة [٦ ملحق] التي جاءت في الصفحة
 (٤٥٢) ، فيقتضى حذفها .

وفات المصنف إدراج «أبي سَهم الهذلي» في تراجمه ، وخلطه بـ «إياس
 بن سهم» ، مع أن له في اللسان كثير ذكر ، وأورد في الترجمة
 [٥٠٩] — «أبا سهو الهذلي» ، وذكر له الجذر (الا) ، وهذا تحريف
 مصدره اللسان ومثابه في الناج (ألو) حيث يذكر البيت نفسه لابي
 سهم الهذلي . وعلى أي حال ، فأبوسهم هذا هو أسامة بن الحارث الهذلي
 نفسه ، ولابنه سهم بن أسامة أشعار في «شرح أشعار الهذليين» .

ومن فوات المعجم لاسامة بن الحارث بن حبيب هذا :

الجذر (شجب) وفيه بيت منسوب لاسامة .

الجذر (وجا) وفيه بيت منسوب لابي سهم . والبيت نفسه منسوب في
 اللسان (خولف) لاسامة .

الجزر (عطف) وفيه بيت منسوب لاسامة وآخر لابن سهم . وهذا الأخير في « شرح أشعار الهدليين » - ص (١٢٩٨) - ضمن أشعار أسامة بن الحارث .

٥ - أسماء بن خارجة [٣٢] : قال المصنّف : « .. وأسماء شاعر إسلامي ... وهو ابن حصن بن بدر الفزاري - أحد بطلي حرب داسن والغبراء .. » والصواب في هذا كله : « .. وهو ابن [خارجة] بن حصن بن [حذيفة] بن بدر . [وحذيفة هذا] أحد بطلي حرب داسن والغبراء .. » .

٦ - الأعرج الطائي (المُعْتَبِي) [٥٣] : صوابه : المُعْتَبِي ، وهو عدي بن عمرو بن سويد بن زبّان بن عمرو بن سلسلة بن نُشم بن ثوبان بن مثنى بن عثود بن عُثَيْن بن سلامان بن ثعل بن عمرو بن العوث الطائي ، ويقال : بل هو سُويد بن عدي بن عمرو - وأنظر الاسامة ج (٣) ص (١٠٤) - وكنيته : أبو بردة ، وهو - لاشك - صاحب الترجمة [١١٦] التي وردت في الصفحة (٨٠) من الكتاب . والبيت المدرج في اللسان ضمن الجزر (حبر) منسوباً إلى أبي بردة ، وهو :

بازِ جريءُ على الخِزَانِ مُقْتَدِرٌ

ومن حسابٍ بغيرِ ذي ما وإن يترْتَرِقُ

هو للأعرج الطائي هذا ، من ضمن قصيدة طويلة له في « منتهى الطلب » - مخطوطة جامعة بيل ، السفر الخامس ، الورقة (١٣٤) - وجاءت قافيته هناك : يترْتَرِقُ ، وهو الصواب .

فعلى هذا ، يجب ضمّ الترجمة [١١٦] إلى ترجمة هذا الشاعر .

٧ - الأشعر الجعفي [٤٥] : جاء المصنّف بترجمته بعد أشعر بن بشامة الحنظلي ، أي على اعتبار أن اسمه بالشين المعجمة ، ثم قال : « ويقال له الأشعر ، بالسين » . والصواب :

الأشعر بالسین المهملة ليس غير، ومن ذكره بالشين المعجمة فقد
صحتف . وأقب بالاسعر لقوله :

فلا يدغمني قومي لسعد بن مالك :

إذا أنا لم أشعر عليهم وأثقب

وأنظر « المؤلف » — ص (٥٨) . ولهذا فكان الترجمة الصحيح هو
رقم [٣٠] .

٨ — الأغر بن عبد الله بن الحارث [٥٤] : أورده المصنف قبل « الأعز بن
مأنوس » ، وصواب موضعه — كما يقتضي الترتيب الألفبائي — في
الرقم [٦٧] . هذا ، وجاء اسمه في « المؤلف » — ص (٤٨) — :
ابن عبيد الله .

٩ — امرؤ القيس بن عابس الكندي [٧٤] : قال المصنف : « .. شاعر
اسلامي ، عاصر الكميت بن زيد فأخذ عنه هذا الأخير .. وكان من
نصارى كندة ثم أسلم زمن عمر بن الخطاب ، وهو عدود من
الصحابية .. » . أقول : هو جاهلي أدرك الاسلام ، « ووفد على رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) فأسلم ، ولم يرتد في أيام أبي بكر .. وكان
له غناء في الردة .. » كذا ذكر الأمدني في « المؤلف » — ص (٥) —
وأورد له شعراً في الردة يشير إلى تمسكه بالاسلام . وهو أقدم من الكميت
ولم يلتقيا ، إذ أن المصنف يذكر أنه توفي سنة ٢٥ هـ في حين أن وفاة
الكميت كانت سنة ١٢٦ هـ .

١٠ — ابن الأنباري [٧٩] : وضع المصنف بجانب اسم صاحب الترجمة
علامة استفهام تدل على شكه في أن بيت الاستشهاد الوارد في اللسان
(جمر) له . وكان على المصنف ألا يدرج ابن الأنباري ضمن شعراء
لسان العرب ، فان قليلاً من الجهد كان حرياً أن يوصله إلى معرفة
صاحب البيت — وهو الأفره الأودي —

١١- إياس بن سَهْم الهذلي [٩٤] : أشار المصنّف الى ورود الشاعر في لسان العرب بعدة تسميات ، هي : أبوسهم وسهم بن إياس وإياس بن سهم . والحقيقة أن أباسهم الهذلي هو أسامة بن الحارث . كما ذكرنا سابقاً . وله ابن اسمه سهم ، وإياس هذا هو ابن سهم ابن أسامة ، وكلهم شعراء . وعند إعادة النظر في الجذور التي وردت ضمن هذه الترجمة ، وجدنا أن أبياتاً خمسة منها جاءت لأبي سهم ، وواحداً نسب لإياس بن سهم ، وآخر لسهم بن إياس - وصوابه إياس بن سهم ، والبيت له في « شرح أشعار الهذليين » ص (٥٣٠) - لذلك وجب ضم الجذور (طيش) و (عطف) و (غبق) و (صرم) و (وجا) إلى ترجمة أسامة . وكنا نبهنا إلى (عطف) و (وجا) سابقاً - وإبقاء الجزيرين (لمج) و (نسَم) فقط في مكانهما .

١٢- بشامة بن الغدير النهشلي [١١٨] : بشامة بن الغدير نيس نهشلياً بل مُرِّي ، وهو بشامة بن الغدير بن عمرو بن ربيعة بن هلال بن سهم بن مُرّة بن عوف ، وما ورد في اللسان (دبل) سهو قاده ويورد شاعر آخر نهشليّ اسمه بشامة بن حزن - الترجمة [١١٧] - له شعر في اللسان . وكان على المصنّف ألا يقع في هذا الخطأ وأن يُنبّه عليه .

١٣- حاجز الأزدي اللص [٢١٦] : هو حاجز بن البغد الأزدي [٢١٧] نفسه ، ذكره البكري في معجمه - ص (٦٣٨) - باسم حاجز بن الجعد اللص .

١٤- الحارث بن وُعلة الجرمي - الذهلي [٢٣٢] : عدّهما المصنّف واحداً ، والصواب أن أولهما هو الحارث بن وُعلة بن الحارث الجرمي ، والثاني الحارث بن وُعلة بن المُجالد بن الزبان بن الحارث بن مالك بن شيبان ابن ذهل بن شعلبة ، كما جاء في « المسوّلف » - ص (٣٠٣ ، ٣٠٢) - ، وابن المُجالد بن اليثريّ بن الريان بن الحارث ، كما جاء في « جمهرة انساب العرب » - ص (٣١٧) -

وبعد الرجوع إلى الجذور المذكورة ضمن هذه الترجمة وجدت أن صاحب
«اللسان» نَسَبَ :

الجذر (برص) إلى وَغَلَة الجَزْمِي

الجذر (ماخف) إلى الحارث بن وَغَلَة الجَزْمِي

الجذر (سرب) و (قرع) و (جال) و (جذم) و (علم) إلى الحارث بن
وعلة الذهلي

الجذر (فضل) و (أدم) و (سرا) إلى الحارث بن وَغَلَة دون تمييز. ثم
إنني وجدت أبيات الاستشهاد المذكورة ضمن هذه الجذور الثلاثة في
«حماسة البحتري» - ص (٥٥) - دون عزو، وأشار المحقق إلى أنه
رأى أبياتاً منها في «مجموعة المعاني» - ص (٧٨) - منسوبة إلى
حكيم بن قيس الكِنَانِي، وتروى الأبيات أيضاً لبلاء بن قيس
الكِنَانِي. على أن ما يهمنا من هذه الأبيات تبيان أن الشاعر كان
بكرتياً، ففيها :

قَدَّمْتُ لَكَ دَعْوَتَكَ بَكَرًا وَحَزْبَهَا :

وَلَا تَرَكْبُنْ مِنْهَا عَلَى مَرَكَبٍ وَنَحْمِ

فإن صحت هذه الأبيات للحارث بن وَغَلَة، فهو الذهلي، ودُهل الأكبر
هو ابن ثعلبة بن غكابه بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. وفي كِنَانَة
بكر بن عبد مناة بن كنانة، ولا بكر في جَزْمِ.

الجذر (سفة) إلى الجَزْمِي فقط، ولا مبرر لإدراج هذا الجذر ضمن
الترجمة، فليس هناك ما يشير إلى أن بيت الاستشهاد لوغلة أولادته.

الجذر (حمن) لا يذكر الحارث بن وَغَلَة ولا أباه، ولكن فيه ذكراً
لخُضَيْم بن المنذر بن الحارث بن وَغَلَة الذهلي، وهم المصنّف في
إثبات هذا الجذر هنا.

١٥ - أبو حبيبة الشَّيبَانِي [٢٣٦] : قال المصنّف : « وجاء : أبو حُبَيْبَة » -

اقرأ: أبا حبيبة - ولم يشر إلى وروده في موضع سوى (جفاني) ، ولم يرد هناك إلا باسم «أبي حبيبة» فأين ورد أبو حبيبة ؛ ولم لم تدرج شواهد هنا أو في ترجمة منفصلة ؟

١٦- جُبَيْنَةُ بن طريف التُّكَلِّي [٢٣٩] : صوابه : جُبَيْنَةُ بالحاء المهملة . ولعله خطأ طباعة . وهو في «المؤتلف» - ص (١٣٥) - مُحَيَّبَةٌ .

١٧- أبو محمد الخذلاني [٢٤٢] : ذكر المصنف في الترجمة [٨٣١] أبا محمد الفَقَّهسي عبد الله بن ربيعي ، ولما واحد ، فخذ لم ابن لِقَشَس .

١٨- حُرَيْث بن عَتَّاب الطائِي [٢٥٠] : هو نفسه حُرَيْث بن عَتَّاب الثبَهاني [٢٥١] ، فَتْبَهان هو ابن عَمْرُو بن النَّوْث بن مَلِي .

١٩- ابن الدُّنْبَة التَّقْفِي [٣٤٩] : صوابه ابن الدُّنْبَة ، وأنظر «المؤتلف» - ص (١٧٤) - فيكون موضعه مكان الترجمة [٢٦٥] .

٢٠- دُهْل بن قريع [٣٥٨] : أشار المصنف إلى أنه دَهْلَب بن قريع وأحال على الترجمة [٣٥١] .

وكان عليه ألا يفرد ترجمة مرقمة لدُهْل بن قريع هذا .

٢١- الرَّقْبَان - أو الأشعر - الأَسْدِي [٣٩٢] : هو الأَشْعَر - بالشين المعجمة - كما ورد في «معجم الشعراء» - ص (١٩) - و«المؤتلف» - ص (٥٨ ، ١٩٦) -

٢٢- سَعْد بن مالك بن ضُبَيْعَة [٤٧٥] : يضاف إليه الجذر (برج) .

٢٣- عامر بن جرير الطائِي [٦١٨] : صوابه عامر بن جَوَيْن ، وأنظر «معجم شواهد العربية» - ص (٣٩٧) - لمعرفة مظان الشاهد المذكور في اللسان (أنس) معزواً إلى الشاعر .

٢٤- عامر بن عُقَيْل السَّعْدِي [٦٢٢] : يضاف إليه الجذر (وبن) .

٢٥- عبد الله بن ثعلبة الحَتْفِي [٦٤١] : أدرج المصنف في ترجمته الجذرين (قبر) و(سلس) . والبيتان اللذان وردا في اللسان ضمن الجذر (سلس) لعبد الله بن مسلم من بني ثعلبة بن الدول (بن سبقة) . ومع

أَنَّ كَيْلَا الشَّاعِرِينَ حَنْفِيَّ ، إِلَّا أَنِّي أَظَنَّهُمَا شَخْصِينَ مُخْتَلِفِينَ يَجِبُ أَنْ يُفْرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا بِتَرْجُمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ .

٢٦—عُثَيْبِيَّةُ بِنُ الْحَارِثِ السَّيْرُبُوعِي [٦٨١] يَجِبُ حَذْفُ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ ، فَالآيَاتُ الْوَارِدَةُ فِي الْجُذُرِينَ (أَدَبٌ) وَ(غَزَلٌ) هِيَ لِنَائِحَةِ عُثَيْبِيَّةَ ، وَهِيَ مَيَّةُ ابْنَتُهُ ، كَمَا فِي «مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ» (لِعَبَّاءِ) — ج (٥) ص (١٨) — وَاللِّسَانُ (أَلِه) . وَأَنْظُرِ التَّرْجُمَةَ [١٠٧١] ، وَصَوَابَ الْاسْمِ هُنَاكَ : «مَيَّةُ بِنْتُ عُثَيْبِيَّةَ» ، وَلَيْسَ «بِنْتُ (أُمِّ) عُثَيْبِيَّةَ» ، فَالآيَاتُ فِي «مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ» تُشِيرُ صِرَاحَةً إِلَى أَنَّهَا ابْنَتُهُ .

٢٧—عَدِيُّ بْنُ الْعَدِيِّ [٦٩٦] : ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ الْجُذُرِ (جَم) وَفِيهِ الْبَيْتُ :
فَإِنَّ فَرِيضًا مُهْلِكًا مِّنْ أَطْعَامِهَا :

تَنَافَسُ دُنْيَا قَدْ أَجَمَ أَنْصِرَامُهَا

وَهَذَا الْبَيْتُ لِعَلِيِّ بْنِ الْعَدِيِّ الْعَنْوِيِّ صَاحِبِ التَّرْجُمَةِ [٧٣٥] فِي الْكِتَابِ ، وَقَدْ وَرَدَ فِي قَصِيدَةٍ فِي «نَقَائِصِ جَرِيرِ وَالْأَخْطَلِ» — ص (٢٣) — وَفِيهِ هُنَاكَ : «قَدْ أَحَمَّ أَنْصِرَامُهَا» . وَعَدِيُّ بْنُ الْعَدِيِّ — لَا شَكَّ — تَصْرِيحًا لِعَلِيِّ بْنِ الْعَدِيِّ ، فَيَجِبُ ضَمُّ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى تَرْجُمَةِ هَذَا الْأَخِيرِ [٧٣٥] .

٢٨—أَبُو الْعَلَاءِ الدَّمَرِيُّ [٧٢٦] : ذَكَرَ الْمَصْنُفُ أَنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ٤٤٠ هـ أَوْ ٥٢٣ هـ ، وَهَذَا يَدْعُو إِلَى التَّعَجُّبِ ، فَهَوَ لَا يَتَكَلَّمُ عَنْ نِكْرَةٍ ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ وَفَاةَ أَبِي الْعَلَاءِ كَانَتْ سَنَةَ ٤٤٩ هـ ، وَالَّذِي تَوَفَّى سَنَةَ ٥٢٣ هـ هُوَ قَاضِي الْمَعْرَةَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرِيِّ ، حَفِيدُ أَخِي لِأَبِي الْعَلَاءِ . وَأَنْظُرِ «الْوَاقِي بِالْوَفِيَّاتِ» — ج (٣) ص (٣٣٤) —

٢٩—عُمَرُ بْنُ الْجَا التَّمِيمِيِّ [٧٤٥] : هُوَ التَّمِيمِيُّ ، مِنْ بَنِي تَيْمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافَةَ ، وَأَخِذَتْهُ أَشْهُرٌ مِنْ أَنْ يُعْلَظَ فِي اسْمِهِ . وَأَضْفُ الْجُذُرِ (جَلَلٌ) إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ .

٣٠- عَمْرُو بْنُ شَأْسِ الْأَسَدِيِّ [٧٦٤]: قال المصنف: «.. وأسلم وهو شيخ كبير، وهو ابن أمة سوداء كانت زوجته تسميه بها وتشتبهه ويشتمها، حتى طلقها..» والصواب أن ابنه تزاراً هو الذي كان ابن أمه سوداء، وكانت امرأة أبيه تعيّره بها، وحاول أوس أن يسلم بينهما فلم يوفق، فطلقها.. وأضف الجذرين (بزل) و(عسم) إلى ما ذكره المصنف له.

٣١- قُرَادُ بْنُ حَبَشِ الصَّارِدِيِّ [٨٤٢]: صوابه: قُرَادُ بْنُ حَنْشٍ - بالنون..

٣٢- الْقَطِرَانُ السَّعْدِيُّ [٨٥٢]: أضف (خصل) إلى ما أورد المصنف مع اسمه من الجذور.

٣٣- الْقَفَّارُ (خالد بن عامر بن خُفَّاف بن أمية القيس) [٨٥٨]: هكذا أثبت المصنف اسمه، وصوابه: خالد بن عامر [أحد بني عميرة] بن خُفَّاف..

٣٤- الْقُفْلَاخُ السَّعْدِيُّ [٨٦١]: قال المصنف: «القُفْلَاخُ بْنُ حَزْنٍ - وقيل جناب - بن مِثْقَرِ بْنِ عُبَيْدٍ.. ولعله ابن عمِّ اللَّعِينِ المِثْقَرِيِّ..» أقول: صواب اسمه القُفْلَاخُ بْنُ حَزْنِ بْنِ جَنَابِ بْنِ جِنْدَلِ بْنِ مِثْقَرِ بْنِ عُبَيْدٍ، وليس بابن عمِّ اللَّعِينِ المِثْقَرِيِّ، فأخبار أمة بهذا الأخير «ظمياء» - ولها قصة مع الفرزدق - تفيد بأن اللَّعِينِ من نسل قَيْسِ ابْنِ عَاصِمِ المِثْقَرِيِّ..

٣٥- لُجَيْمُ بْنُ صَعْبٍ [٩٠٦]: أضف إلى ما أورد له المصنف كلمة من الجذرين (نصت) و(حذم).

٣٦- مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْهُذَلِيُّ [٩١٧]: هو مالك بن الحارث الكاهلي [٩١٨]، فبنو كاهل من هذيل.

٣٧- مَالِكُ بْنُ عَوْفِ النَّضْرِيِّ [٩٢٧]: هو النَّضْرِيُّ، بالصاء المهملة، من بني نَضْرٍ مَعَاوِيَةَ.

٣٨- مَالِكُ بْنُ الْمُتَنَخَّلِ الْهَذَلِيُّ [٩٢٨]: صوابه: مالك الْمُتَنَخَّلِ، فهذا

أسمه وليس اسم ابنه . لذا يضم إلى الترجمة [٩٣٨] . على أن الشطر المذكور ضمن الترجمة ليس للمُتَخَلِّ ، بل لربيعة بن جحدر كما جاء في « شرح أشعار المهذلين » — ص (٦٤٣) —

٣٩ — مِزْبَع [٩٧٣] : الحق المصنّف باسمه علامة الاستفهام (؟) مبيّناً شكّه وعدم معرفته بالشاعر . وهو مِزْبَع بن وَغْوَعَة بن ثُمَامَة بن الحارث ابن سَعِيد بن قُرْط بن عَبْد بن أَبِي بَكْر بن كِلَاب ، ويقال إن اسمه وَغْوَعَة ، ومِزْبَع لقبه . وهو راوِية جرير . وبيت الاستشهاد جاء — ضمن أبيات عشرة — في « النقائض » — ص (١٠٩٩) —

٤٠ — مصباح بن منظور الأسدي [١٠٠١] : ذكر المصنّف أن له شعراً في اللسان ضمن الجذر (سدا) ، والحقيقة أن الجذر الذي ذُكر فيه شعره هو (شدا) . كما أغفل المصنّف ذكر الجذر (حبر) في الترجمة ، وللشاعر فيه ثلاثة أبيات .

٤١ أ المضرّس بن ربعي الأسدي [١٠٠٤] : ذكر المصنّف أنه ابن ربعي بن لقيط بن قعس ، ولا يجوز أن لا يكون بينه وبين قعس سوى رجلين ، والسواب أنه ابن ربعي بن لقيط [بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن بجوان] بن قعس .

٤٢ — معوّد الحكماء (معاوية بن مالك) [١٠٢٥] : صوابه « معوّد الحكماء » بالدال المهملة ، ولقب بذلك لقوله :
أعوّد مثلها الحكماء بعدي

إذا ما الحقُّ في الأشياء نابا

وأنظر التكملة (عود) والتاج (عود) .

٤٣ — مقاس الهاندي [١٠٣٤] : هو نفسه مقاس بن عمرو صاحب الترجمة [١٠٣٥] ، واسمه مُشْهَر بن عمرو أو مُشْهَر بن التعمان بن عمرو أو يَمْر بن عمرو . وأنظر « معجم الشعراء » — ص (٣٣١) —

٤٤— مَقْتِسِ بن صبابه [١٠٣٨] : الأشهر أنه ابن ضبابه ، بالضاد المعجمة ،
وأنظر « معجم الشعراء » — ص (٤٣٤) —

٤٥— نَبِيه بن الحَجَّاج [١٠٨٥] : صوابه « نُبَيْه » على التصغير ، وأنظر
« نسب قريش » — ص (٤٠٤) — و « الأغاني » — ج (١٧) ص
(٢٠٤) —

٤٦— التَّذِير (العُريان بن خَثْعَم) [١٠٩٠] : هكذا ذكره المصنف مما يوحى
أن اسمه العُريان بن خَثْعَم ولقبه التَّذير . والسحيح — كما في
« المؤتلف » ص (١٩٢) — ان اسمه زُبير بن عَمرو الخثعمي ، ويقال
له التَّذير العُريان . فصواب ما جاء في الترجمة : التَّذير العُريان
الخثعمي .

٤٧— النَّظَّار الفَقْعَسِي الأَسَدِي [١٠٩٥] : هو بعينه النظَّار بن هاشم الأَسَدِي
صاحب الترجمة [١٠٩٦] واسمه — كما جاء في « سبط اللائي » ص
(٨٢٦) — النظَّار بن هِشام بن الحارث بن ثَعْلَبَة الفَقْعَسِي ، لكنه في
« الاختيارين » — ص (٣٠١) — النظَّار بن هاشم بن الحارث ، مثلما
جاء في اللسان .

٤٨— الثُّعْمَان بن عَدِي [١٠٩٧] : هو الثُّعْمَان بن نُضَلَة العَدَوِي [١٠٩٨] .
واسمه — كما في « الاصابة » ج (٣) ص (٥٦٢) — الثُّعْمَان بن
عدي بن فضلة العَدَوِي . وأبيات الاستشهاد في الترجمة واحدة ، وهي
في « الاصابة » أيضاً .

٤٩— بَشَامَة بن حَرِي الثَّهْشَلِي [٤ مستدرك] : صوابه بَشَامَة بن حَرْن
الثَّهْشَلِي . وبيت الاستشهاد جاء في « الحماسة » — « شرح التريزي »
ج (١) ص (٥٤) .

٥٠— جَبَلَة بن الأَهِيم [٢١ ملحق] : صوابه : ابن الأَهِيم .

٥١— حِطَّام المُجَاشَعِي [٣١ ملحق] : صوابه : حِطَّام بالخاء المعجمة ، وهو

خِطَامُ الرَّيْحِ الْمُجَاشَعِيِّ صَاحِبُ التَّرْجَمَةِ [٣٢٢] ، فَيَكُونُ مَكَانَهُ
الصَّحِيحُ : [٣٦ مَلْحَق] .

٥٢ — مُعَقَّرُ بْنُ خَمَارٍ [١٠٧ مَلْحَق] : هُوَ ابْنُ حِمَارٍ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ .

٥٣ — حَجِيَّةُ بْنُ الْمَغْرَبِ [مُسْتَدْرَكٌ ١٠] : صَوَابُهُ : ابْنُ الْمَضْرَبِ .

وَأَنْهِيَ مَلَاخِظَاتِي هَذِهِ بِأَمْرِ اسْتَرْعَى انْتِبَاهِي فِي الْمَعْجَمِ ، هُوَ أَنْ مَصْنُفَهُ يَعَدُّ
شَطْرَ الرَّجْزِ نِصْفَ بَيْتٍ ، وَهَذَا أَمْرٌ ائْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنْ شَطْرَ
الرَّجْزِ بَيْتٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ ، وَلَيْسَ أَدَلٌّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الرَّأْيِ مِنْ أَنْ مَقْطَعَاتِ
الرَّجْزِ قَدْ تَأْتِي مَفْرُودَةً الْأَشْطَارَ وَلَا تَعْدُ نَاقِصَةً بِسَبَبِ مَجِيئِهَا عَلَى هَذَا الشَّكْلِ .

وَفِي الْخَتَامِ ، لِابْتِدَائِي مِنَ الْإِشَادَةِ بِمَا بَدَّلَهُ مَصْنُفٌ مَعْجَمِ شِعْرَاءِ لِسَانِ
الْعَرَبِ مِنْ جَهْدِ اسْتَعْرِقٍ فِيهِ الْوُشْعُ وَمَا قَصُرَ ، وَمِنْ شُكْرِ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ حَدَّادٍ
عَلَى بَحْثِهِ الْقِيمِ الَّذِي قَمَّتِي فِيهِ « إِنْ تَتَوَلَّى مَلَاخِظَاتِ الدَّارِسِينَ لِيَخْلَصَ الْمَعْجَمُ
نَمَا قَدْ يَكُونُ بِهِ مِنَ الشُّوَابِ » ، فَكَانَ مِنَ الدَّوَائِعِ الَّتِي حَدَّثْتَنِي عَلَى كِتَابَةِ هَذَا
الْجُزْءِ مِنْ « الذِّيُولِ وَالْمَلَاخِظَاتِ » . وَلَهُمَا مِنِّي ، بَعْدُ ، خَالِصُ التَّجَلَّةِ .

٢- تعقيب على «رد وتعقيب»

للمهندس السيد : حاتم غنيم

قرأت ما كتبه الاستاذ محمد شيت صالح حياوي في العدد المزدوج (١٩ - ٢٠) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية تحت عنوان «رد وتعقيب»، فسأني ما لمسته من مرارة فيما كتب، توحى أنه يرى فيما علقت على ما كتب في أعداد مجلة المجمع انتقاصاً مني لجهده، وتوهيناً لرأيه. ويعلم الله أنني أكن له من التجلّة ما هو له أهل؛ وما أردت فيما كتبت سوى الوصول إلى الحقيقة، سواء أكانت فيما ارتأيت أم فيما ارتأى غيري؛ وما كنت تطرقتُ إلى أمرٍ إلا وأتيتُ له بدليل من القرآن الكريم، أو الشعر، أو أيّدته بقول واحد من علماء اللغة المشهورين. وأنا أعوذ فأقرّر أنني من الذين يرجعون إلى الصواب عندما يتبين لي خطأ رأيي؛ بل أكون شاكرًا لمن ينهاني إلى أوهام قد أكون وقعت فيها، فإن من تكون الحقيقة سبتناه لا يضركه أن يخطيء ثم يصيب، والعصمة لله وحده، والغلط شأن بني الانسان.

لكل ذلك، أرى لزاماً عليّ أن أتناول ما أورده الاستاذ في رده وتعقيبه - فقرة فقرة، فأقرّ بالخطأ عندما أكون غطّناً، وأوضح رأيي عندما أشعر أنني قد أسيء فهمي، وأطلب الدليل عندما أرى أن اتهامي بالوهم يحتاج إلى دليل.

يقول الاستاذ - ص (٢١٦) - أنني أرى أنه طعن في أقوال علماء كانوا من بناء صرح اللغة، وإنه كان عليّ أن استعمل ما يماثل «اعتراض» أو «خالف» بدلاً من «طعن». وأنا أعتذر إلى الاستاذ من اختياري كلمة «طعن» إن كان يرى فيها مساساً به، وأقول: إنني أبغي الدفاع عن علماء كانوا من بناء صرح اللغة «لم يقرّهم على رأيهم» - كما جاء في تعليقه على

رأي ابن سيده - وأجيب على تساؤله عن كيفية الدفاع عن العلماء ، الذين هم غير معصومين في أقوالهم وأفعالهم وأفكارهم التي قد يأتيها الخطأ والضعف ، ويجوز أن يسيها المعلقون ويغيرهم - كما شاء الاستاذ وذكر - فأقول : دفاعي عنهم يقتصر على الطلب من مخالفهم إثبات آرائهم بدليل تقبل به أسس البحث اللغوي الصحيح ، من آية قرآنية كريمة ، أو حديث نبوي شريف ، أو مثل منقول عن العرب الفصحاء ، أو قول مأثور عنهم ، أو رأي لإمام من أئمة اللغة يؤيد آراء مخالفهم . أما أن يُلقى الكلام على عواهنه دون أن يُذكر دليل على خطأهم يبرر مخالفتهم ، فهذا مالا نرضاه لهم .

ويقول الاستاذ - من (٢١٧) - إن جلّ اعتراضاتي وانتقاداتي « كانت غير مقنعة ، مع الأسف » ، وهذا استعمال كم وددت لو أنّ الاستاذ كان تجسبه ، ولعلّ الأفضل أن يقال : « فقد كانت اعتراضاته وانتقاداته - ويا للأسف - غير مقنعة » ، أو أن يقال : « ومما يؤسف عليه أن اعتراضاته كانت غير مقنعة .. »

ويذكر الاستاذ - في معرض استعمال (يُسَمَّى بالألف) - أن قوله : « لا حاجة إلى الباء لأنها زائدة .. » لا يفيد تخطئة هذا الاستعمال !! وقد أكون أسأت الفهم ، وقد يكون عنى بهذه الجملة أن الباء جائز استعمالها ، ولكن الأفضل أن تحذف ، وهذا ما أتدته أنا إذا قلت - ص (١٤٩) من الديول والملاحظات (٢) - « ولعمري لقد أصاب في استجاداته حذف الباء ، فقد جاءت كذلك في التنزيل مرّات ، ولكن صواب استعمال لا يفيد خطأ استعمال هـالف » ، ثم أتيت بالأدلة على جواز أن يقال : (يسَمَّى بالألف) .. على أنسي ما زلت أرى أن جملة : « لا حاجة إلى الباء لأنها زائدة » عندما تأتي في معرض انتقاد قول ما ، تعني أن هذا القول خاطيء . ومع ذلك فمأني أكرر قولي : إن لم يكن الاستاذ يقصد التخطئة في قوله هذا ، فقد أسأت الفهم ، وأستميحُ المعذرة .

ويذكر - في معرض رده على قبولي : « يقتصر الاستاذ المأق تسمية الحركات لواسق » - مبتئناً أنه قال : « ولكن يكون سبباً أن نضع لهما اصطلاحاً مشتركاً يقابل (الفاويز) في اللغات الأوروية ، هو باقتراحي اللواسق .. » ثم يؤكد أن الاصطلاح الذي اقترحه - كما يفهم من النص - وضعه ليشمل الحركات وأحرف المد ، فيكون عندنا ثلاثة مصطلحات : حركات ، وأحرف مد ، ولواسق . وأنا أعتذر - أيضاً - إلى الأستاذ من عدم تطرقي إلى التعليق على تسمية أحرف المد : (لواسق) ، واكتفائي بالتعليق على اطلاقها على الحركات ؛ وعذري في ذلك أنني لم أجده لتسمية أحرف المد (لواسق) أي وجه ، فان حرف المد لا (يلصق) بحرف آخر ، بل له استقلالته وأهميته ووزنه في الكلمة ، مثله في ذلك مثل أي حرف آخر .

ولشغط على ذلك مثلاً فعل « رمى » ، فان ما (يلصق) بعين الفعل هو الفتحة التي تسبق حرف المد ، أما حرف المد فهو مستقل بذاته بمثل لام الفعل ؛ يدلنا على هذا أنك متى ألحقت بالفعل تاء المخاطب قلت : « رميت » ، فرجع حرف المد إلى أصله وثبت أنه جزء رئيس من الكلمة .

على أن اعتراضي على التسمية كان ذا شقين : أولهما أن اصطلاح اللواسق قد جرى استعماله في غير الوجه الذي يقترحه الامتداد ، وبالتالي فان استعماله كما أراد سيؤدي إلى إشكال في الفهم واختلال واضطراب . وثانيهما أن الاصطلاح لا يناسب الحركات - ولا أحرف المد - بسبب الالتباس بأنها ليست أصلية في الكلمة وإنما ألحقت بها - وان لم يكن هذا مقصوداً عند وضع الاصطلاح - وقد يؤكد هذا الوهم أن حركات الاعراب ليست من أصل الكلمة بل تتغير بتغير وضعها ، وليست بقية الحركات - ولا أحرف المد - كذلك . على أنني أقر هنا أن ايجاد مصطلح آخر (غير اللواسق) يشمل الحركات وأحرف المد قد يفيد ، شريطة أن نتجنب استعمال كلمة سبق اطلاقها على شيء آخر ، لأن ذلك قد يؤدي إلى الالتباس .

ويعترض الاستاذ - ص (٢١٨) - على قولي بصحة استعمال :
(حروف عادية) فيقول : « إذا وُجِدَ جَمْعُ قَلَّةٍ وجمع كثرة لكلمة واحدة ،
استعمل كلُّ واحد منهما في مكانه ودلالته ... فان لم يكن للكلمة سوى نوع
واحد من الجمع ، استعمل للقلة والكثرة » .

ويعترض الاستاذ التظير عما ذكرته من أن السعد التفتزاني والصبان أشارا
إلى أن جمع الكثرة يشمل العدد من ثلاثة إلى مالا نهاية له ، فلا ضرر من
استعماله مكان جمع القلة مع وجود مثل هذا الجمع . وأنا ألتزم هنا بما طلبت
من الاستاذ ، وهو الاتيان بالدليل الذي تقبله أسس البحث اللغوي :

« فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةٌ مَنْ يَسِيرُهَا »

فأقول : قال الله تعالى في كتابه العزيز : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ
قُرُوءٍ) - البقرة ٢٢٨ - ولم يقل - سبحانه - (أقراء) . وقال عمر بن أبي
ربيعة :

فكان وِجَّتِي ، دون من كنت أتقي ثلاثُ شخوصٍ : كاعبانٍ ومعصرٍ
ولم يقل - كما أراد له الاستاذ - ثلاثة أشخاص أو أشخص .

أما عادية واعتيادية ، فقد كفاني الاستاذ عناء التعرض لها مرة ثانية ، إذ
قال في ردّه وتعليقه : « وان كانتا بمعنى واحد أحياناً .. » . أما أيُّ أولى
بالاستعمال ، « ماله معنى مستقل أم ماله معنيان ؟ » - كما تساءل
الاستاذ - فكلاهما يصح استعماله ، وإلا فما رأي الاستاذ في قوله تعالى :
(وَأَجْرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) - يونس ١٠ - والدعوى تعني
الدعاء والادعاء ، - وأنظر لسان العرب (دعا) -

ويذكر الاستاذ حديث الملائق الثلاث ، ويقول إنه ما زال عند رأيه
فيها ، ولا ضير ، فقد يكون على صواب ، ولكنني - كي أستطيع الاقرار بصحة
ما قال ، عن قناعة لا عن تسليم - أطلب منه الاتيان بدليل من اللغة يؤيد
قوله .

ويعترض الاستاذ على قولي : « لعل الاصوب أن يقال : وساطة » عوضاً عن القول : إن العربية واسطة للتفاهم ، وهو يذكر أن الوسطة والوسيلة بمعنى ، وللواسطة معنى آخر هو الجرهرة في وسط العقد . ولم أقع أنا فيهما طالعت من كتب اللغة - على أن الوسطة تأتي بمعنى الوسيلة ، فعمل الاستاذ يلفت انتباهي إلى المصدر الذي رجع اليه في تفسيره هذا . ولا أعتراض على القول لوجاء : « إن العربية وسيطة للتفاهم » ولكنني لم أختار ما أختارت إلا للتقارب بين الأحرف .

ويحتمل الاستاذ قليلاً عندما أتحدث عن « التشويش » ، فأمره بأنه « يسمى علماء اللغة القدامى بالوهم ، وهم من هم ، وكلهم قال بهم الجوهري على اعتبار أن التشويش كلمة عامية أسهلها التهويش .. » ويتول : « لذا ، فهم الواصمون والجوهري الواهم ، فلماذا قلبت المعنى وصيرتني راسماً وصيرتهم واهمين ؟ » وأنا أستمح الاستاذ العذر فأقول : أخطأت وأصاب ، فهو لم يصف علماء اللغة بالوهم ، بل بالزعم ، فهو يقول في مراجعته - ص (١٦٠) - : « ونحن مع الجوهري غير الواهم ، لا مع ابن الانباري الزاعم » ويصف ابن الانباري بالادعاء فيقول - الصفحة نفسها - : « ادعى ابن الأنباري أن كلمة التشويش عامية .. » ، أفلا يبرر كل هذا ما قلت ؟ والاستاذ ، إن كان دافع عن الجوهري ، فقد غلط - حتى خمسة من علماء اللغة ذكرتهم ، هم ابن الانباري ، والأزهري ، والصنعاني ، والخريزي . والفيروزبادي ، كل ذلك دون أن يأتي بدليل من لغة العرب . ومولاء كان دليلهم في توهم الجوهري وقوئهم على الأصل ، وهو التهويش . ثم يستطرد الاستاذ قائلاً : « ولا تستغرب إذا أبدت رأياً هو : لو قال جميع علماء اللغة القدماء ، لا خمسة منهم كما سميتهم ، قولاً أو رأياً في قضية . وأجمعوا عليه إلا واحداً منهم ، وكان رأي ذلك الواحد مما نحتاج إليه في حياتنا اللغوية . لأخذنا به ... ثم من قال إن التشويش أصله التهويش ، بينما لكل منهما جذر مستقل ؟؟ .. »

وأقول : أنا لا أعجب من رأي الاستاذ ، متى ساعفه الدليل . أما من قال إن التشويش أصله التهويش ، فالعلماء الخمسة الذين ذكرتهم قالوا ذلك ، والجوهري نفسه يقول في « الصّحاح » - (شيش) : « والتشويش التخليط » ، ويذكر في « الصّحاح » (هوش) أن « كل شيء خلطته فقد هوشته » ، ويأتي بشواهد كثيرة من الشعر والحديث تتضمن التهويش ، ولا يأتي بشاهد واحد على التشويش . وبعد ، فإن أصرّ الاستاذ على أن التشويش ليس من العامية في شيء ، فليأت به في نصّ يُحتجّ به من العربية .

و يعود الاستاذ إلى النسبة إلى ثلاثة - أعداداً لا أعلاماً - فلا يأتي بمقنع ، وكنت طلبت منه أن يأتيني بشاهد واحد على أن العرب تقول : ثلاثي وأربعي وخمسي ، فيقول : إن هذه النسبة تُنوسيت في خضم استعمال الثلاثي والرُّباعي والخُماسي . أفلا يجوز أن اللجوء إلى هذه الصيغ كان خشية الالتباس بينها وبين المنسوب إلى الثلاثين والاربعين والخمسين ، كما ذكر الفراء ؟ والقياس في هذه حذف الواو - أو الياء - والنون وإضافة ياء النسبة ؛ بل إن المسموع حذف الياء والنون - أحياناً - من كلمات ليست جمعاً ، مثل (فلسطين) ، توهُماً من العربي أنها جمع سلامة . قال ابن هرمة :

كأش فإسـرولـيـة مُعْتَمَـة شُجَّتْ بِمَاءِ يَمِنْ مُرْتَنَةِ السَّبَلِ

ويذكر الاستاذ - ص (٢٢١) - قولي : « إن الفاء في جواب إذا ضرورية ؛ ولكن هناك من النحاة من جوز حذفها ، ولا يجوز تحطئه اثباتها وهو الأصل » ، فيجيبه بأدلة عدّة حذفت فيها الفاء من جواب إذا ، ثم يقول : « أما (الفاء ان) في بيت عمر بن أبي ربيعة الذي جاء به ، فليستا من جواب (إذا) بل من جواب (أما) ، بدليل تكرارها ، وهي أيضاً أداة شرط غير جازمة ، وتلزم الفاء جوابها » وقد أصاب . على أن اعتراضه هذا كان بسبب خطأ في الطباعة ، فالأصل في قولي هو : « إن الفاء في جواب (أما) ضرورية .. » وانعد إلى أصل هذا التعليق ورَدّي عليه سابقاً لنبيّن ذلك :

قلت في الحلقة الأولى من (الذيول والملاحظات) : «أما إذا أردت النسب إلى ثلاثة فتقول : ثلاثي» — وأفاء هنا جاءت في جواب (أما) — فرد عليّ الاستاذ بقوله : «لا حاجة إلى أفاء فهي زائدة ..» ثم ذكرت كذا هذا في الذيول والملاحظات (٢) — ص (١٦٣) — وقلت : «إن أفاء في جواب (أما) ضرورة ولكن هناك من التعمية من يروى حذفها ، ولا يجوز تنطقه اثباتها وهو الأصل . قال عمر بن أبي ربيعة :

رَأَتْ رَجُلًا أَمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَصْحَى ، وَأَمَا بِالنَّيْثِ فَيَذْفَرُ ،

فجاءت الطباعة تستعوض عن كلمة (أما) بـ (إذا) ، فيختلط الأمر ويرد الاستاذ بما جاء به . على أنه أقر في نهاية التعليق بأن الأفاء في جواب (أما) لازمة ، فأراحني من إعادة إثبات خطأ اعتراضه على ورود الأفاء في قولي : «أما إذا أردت النسب إلى ثلاثة فتقول : ثلاثي» . وهو حقيق بالشكر لذلك .

هذا ما أردت أن أنبه عليه ، وليسمح لي الاستاذ بأن أؤكد ، في نهاية تعقيبي هذا — ولا أود أن أسميه ردًا — أنني ما كنت كبرت (الأبول والملاحظات) لو شعرت أنها تسيء إلى باحث أكن له احترام العاروف بفنونه . وأنا إذ أتمنى منه أن ينظر إلى ما أكتب على أنه توجُّح للحقيقة وخدمة للعلم لم يُقصد به الطعن أو التجريح ، أرجو له كل خير وتوفيق فيما يقدمه من خدمات للغة العربية ، وفقنا الله وإياه إلى سواء السبيل ، وهذا أنا جادة الصواب .

المهندس حاتم تخميم

حول كتاب «المقنع في الفلاحة» - ردّ على نقد

للمحققين : الدكتور جاسر ابو صافية
والدكتور صلاح جراد
(من الجامعة الاردنية)

غمرة من السرور أصابتنا عندما طالعنا في مجلة « مجمع اللغة العربية الأردني » العدد المزدوج (١٩ - ٢٠) مقالة انتقادية لكتاب « المقنع في الفلاحة » الذي قمنا بتحقيقه تحت إشراف الأستاذ عبد العزيز الدوري ، ونشره مجمع اللغة العربية . وما كانت هذه الغمرة إلا لأن أستاذاً كبيراً كالدكتور ابراهيم السامرائي قرأ كتاب « المقنع » وقام بمحاولة لتقييم عملنا في التحقيق ، فأورد بعض الملاحظات القيمة التي يستحق عليها الشكر كله .

وقمتي الدكتور ابراهيم في مقاله لو أننا ألحقنا بالكتاب معجماً بالمصطلحات الفلاحية ، وهو عمل لا نستطيع تنفيذه من خلال كتاب واحد في الفلاحة ، ولذا استعضنا عنه بفهرس للمصطلحات الزراعية أثبتناه في آخر الكتاب ضمن مجموعة الفهارس التي عملناها للكتاب . أما المعجم الفلاحي الذي يقترحه أستاذنا فنحن عاكفان على إعداده من خلال كتب الفلاحة والمعاجم اللغوية وكتب اللغة ، ونرجو الله أن يوفقنا لإخراجه .

وعلى الرغم من توخي الدقة التي تغلب على مقالة أستاذنا الكبير ، إلا أن القارئ يلحظ في المقالة مسألتين مهمتين :

أولاهما : أنعدام المنهجية في النقد التي تعودنا أن نراها في مقالات أستاذنا النقدية ، فهو لم يُعرّف بالكتاب ولا بصاحبه ، ولا ذكر أسم المحققين ولا عرض لمادة الكتاب وأهميتها في المجال الفلاحي ، واكتفى بإيراد ما وقع في نفسه أنها أغلاط قاتلة تستحق منه الظعن في مقدرة المحققين اللغوية والإدراكية ، فاتهمنا بالجهل في بعض المواضع . وكنا نأمل من أستاذنا الكريم أن يأخذ بيدنا في هذا الدرب الشائك ، درب تحقيق المخطوطات .

ثانيتها : التعجل ، وقد أتضح هذا في أمرين :

أ — وقوع بعض الأغلط النحوية واللغوية في مقالة أستاذنا لن تأتي على ذكرها تأدبا ، لأننا على ثقة تامة بأنها زلات قلم .

ب — جانب أستاذنا الصواب فيما ذهب إليه من تصحيح بعض ما وقع في نفسه أنها أغلط في الكتاب ، وهي القضية التي نجد أنفسنا مضطرين للوقوف عندها وجلاتها ليكون القارئ على بينة من الحقيقة العلمية .

١ — التصانيف الفلاحية في الأندلس والمشرق :

يرى أستاذنا أن كثرة التصانيف الفلاحية في الأندلس ، مما لا نجد له مثيلا في المشرق ، ترجع إلى أن المشاركة لم يخصصوا الفلاحة بالتأليف ، وذلك أن الفلاحة عندهم حرفة غير العرب من الموالي الأعاجم والنبط . وأن العربي الصليبية يحتقر هذه الحرفة وأربابها . ص ١٢٢ .

قد لا نتفق مع أستاذنا فيما ذهب إليه ؛ لأن وجهة النظر هذه طرحها بعض المستشرقين للطعن على العرب ، متأثرين برواسب الشعوبية . وقد لا نستطيع الإتيان بدليل قاطع على قلة التصانيف الفلاحية عند عرب المشرق ، ولعل ذلك يرجع إلى أن المشاركة آهتّموا بالجانب العلمي النظري من الفلاحة ، فتركوا لنا مؤلفات كثيرة تتحدث عن النباتات وخصائصها الطيبة وأوصافها التشريحية ، منها مثلا : « كتاب الشجر » لابن خالويه ، و « كتاب النبات » للأصمعي ، و « كتاب النبات » لأبي حنيفة الدينوري . أما عرب المغرب والأندلس فانصبت أهتمامهم على الجانب التطبيقي من الفلاحة . والأدلة التالية تبين أن الفلاحة كانت حرفة العرب وغير العرب :

أ — أشتمل القرآن الكريم على بعض المصطلحات الفلاحية . ولعلنا نظن المسلمين إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والأرض . قال تعالى : « أفرايتم ما تحرثون ؟ أنتم تزرعون أم نحن الزارعون ؟ لو نشاء لجعلنا من حطابا فظلمت تفكّهون » (الواقعة ٦٣ — ٦٥) . وقال أيضا : « ويعو الذي أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شيء ، فأخرجنا منه خضرا نخرج

منه حبًا مُتراكبًا . ومن التخل من طلعتها قنوان دانية ، وجنات من
أعئاب ، والزيتون والرمان مشتبها وغير متشابه ، أنظروا إلى ثمره إذا أثمر
وينعه . إنَّ في ذلك لآيات لقوم يؤمنون» (الأنعام ٩٩) .

(ب) حثَّ الرسول الكريم — صلى الله عليه وسلم — في كثير من الأحاديث
على غراسة الأرض وفلحها وإحياء الأراضي الموات . من ذلك قوله :
« ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو
بهيمة إلا كان له به صدقة » . (البخاري ، كتاب الحرث والمزارعة) .
وقوله : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » (البخاري ، كتاب الحرث
والمزارعة) .

جـ — أشتمل الفقه الإسلامي على كثير من القضايا الفقهية التي تتعلق
بالمزارعة ومشاكلها ؛ منها مثلاً : المزارعة ، المغارسة ، المساقاة . وهناك
ثلاث مخطوطات تبحث في القضايا الزراعية من وجهة النظر الفقهية
هي : « كتاب المساقاة » ، لمجهول ، و « جواب عن سؤال حول تنظيم
عملية تأجير الأراضي الزراعية » لابن تيمية ، وسؤال وجواب في « بيع
الثمرة قبل بدء إصلاحها » لابن تيمية .

د — أهتم الخلفاء الراشدون والأمويون والعباسيون اهتماماً كبيراً بالمزارعة ؛
لأنها كانت تشكل أهم مورد من موارد بيت المال الإسلامي ، فقاموا
باستصلاح الأراضي للمزارعة ، وشق الأنهار والقنوات للري ، وإقطاع
الإقطاعات الزراعية ، وغير ذلك مما وردت الإشارة إليه في كتب الفتوح
والبلدان والخراج .

هـ — عُرف عن أهل اليمن تفوقهم في حقل الفلاحة ولا سيما وسائل الري ؛
وسد مأرب خير شاهد على ذلك ، وقصته في القرآن معروفة . كما كان
أهل المدينة المنورة أرباب زراعة ونخل .

و- تمتلئ كتب اللغة العربية بمصطلحات فلاحية دقيقة خالصة العربية، ولم تشع المصطلحات الفلاحية الأعجمية إلا في العصور المتأخرة وعلى نطاق محدود. فلو كانت هذه الحرفة وقفا على غير العرب لوصل إلينا من ذلك مصطلحات كثيرة.

٢- قضية تخفيف الهمزة وإبدالها:

جزم أستاذنا في مقاله (ص ١٢٤) أن الهمزة لا يمكن أن تسهل في «رديئة» و «ويؤالفهم»، وغيرها من الألفاظ التي وردت في متن «المقنع» غير مهموزة، وحجته في ذلك أنها من الأصول. ونرجو أن نذكر أستاذنا بأمرين في هذا الباب:

أولهما: يقتضي منهجنا عدم تغيير رسم الكلمة التي أثبتها المصنف إلا إذا وجدنا خطأ بيناً أو إخلالاً بالمعنى.

ثانيهما: قضية تخفيف الهمزة أو إبدالها باب واسع في العربية وأسلوب من أساليبيها. وقد ناقش ذلك ابن جني في كتابه «الخصائص» في عدة مواضع منها: «باب في وجوب الجائز» ٨٦/٣، ٩٢ و «شواذ الهمز» ١٤٢/٣-١٤٩، و «حذف الهمز وإبداله» ١٤٩/٣-١٥٤. ومن الألفاظ التي ذكرها ابن جني: قرئت (قرأت) وتوضيت (توضأت) وأخطيت (أخطأت) ونبي من «نبا»، و «برية» من «برأ». وجاء في القرآن الكريم: «وجعلنا لكم فيها معايش» (الأعراف ١٠، والحجرات ٢٠).

٣- قال المصنف: «فإن أردت أن تعلم طعام ماء ذلك الموضع... فاسمع نصف كورة مجوفة من نحاس أو رصاص أو خزف، أي ذلك تهياً لك غير أنها إن كانت من خزف...»

انتقدنا أستاذنا بشدة لأننا أثبتنا في النص السابق، أي ذلك تهياً لك، إذ وقع في نفسه أن النص مضطرب إن بقيت الجملة على حالها. ودلالتنا به مسجح

التص . ونود أن نؤكد لأستاذنا أن الجملة صحيحة وليس في التص اضطراب ،
فالمصنف يقول : « فأصنع نصف كورة مجوفة من نحاس أو رصاص أو خزف »
ثم يبيّن للمخاطب أن أي مادة يصنع منها الكرة مقبولة ، حسب تيسر مادة
الصناعة ، ولذلك قال : « أي ذلك تهيأ لك » على التخيير ، لا على الشرط كما
ذكر أستاذنا ، إذ لا وجه للشرط هنا لئلا يختل المعنى .

٤ - الِيل :

نحن مع أستاذنا في أن هذه الكلمة قد يكون لحقها التصحيف ، ولكنها
ليست « البالة » التي ذكر أستاذنا أنها من أدوات الصيادين ، وإنما قد تكون
« البال » وهو المَر الذي يعتمل به في أرض الزرع (مادة بَوَل في القاموس
المحيط) ؛ علماً بأن هذه الآلة ، كما ذكرها ابن حجاج ، مؤنثة ، وليس المر
كذلك .

٥ - « إِيَان » و « إِيَان » :

ذكر أستاذنا أن « إِيَان » قد تكون خطأ مطبعياً لأن الصواب « إِيَان »
(بالباء) . ونحن معه في ذلك ، ولكن ، ألا يحتمل أن تكون « إِيَان » بكسر
الهمزة وفتحها بعد ها ياء) بمعنى « إِيَان » (بكسر الهمزة وتضعيف الباء) ؟
فكلاهما يدل على الوقت والحين . جاء في القاموس المحيط (مادة الأَيْن) :
الأَيْن : الحين ومصدر آن يئِن : أي حان ، وأن إِيَانك (ويكسر) وآنك : حان
حينك .

وَأَيْن : سؤال عن مكان . وإِيَان (ويكسر) : معناه أي حين وتحت مادة
« أبته » :

إِيَان الشيء : حينه وأوله . كما نجد أن الأوان : الحين ، وتقلب الواو ياء
بالمعنى ذاته فيقال : آونة وآينة .

٦ - قال المصنف : « والأرض إذا زُبلت زُكِيَّ إخراجها » ص ١٠

ذهب أستاذنا إلى أن التزبيل في لغة المصنف تعني التسميد في لغة

عصرنا . والحقيقة أنّ التزبيل ليست لغة خاصة بالمصنّف وليست من المصطلح الفني القديم ، وإنما هي لفظة عربية أستعملها عرب الشرق والمغرب ، ويعرفها كلّ من يتعاطى الفلاحة ، وما زالت شائعة في الديار الشامية .

أما ما ذهب إليه أستاذنا من أنّ « زَكِيَّ » يجب أن تكون « زَكَا » ، فهذا ما لا نتفق مع أستاذنا فيه ، لأننا نقرأ تحت مادة « زَكَا » في القاموس المحيط : زَكِيَّ (كَرَضِيَّ) : نَمًا وزاد ، وهو ما أراده المصنّف .

٧ — قال المصنّف : « وتزبيل الفول وتبن القمح وتبن الشعير... » ص ١١ . وقال أستاذنا : « والصّواب : و « زبل الفول » ؛ وشرح معنى الزبيل هنا بأنّه ما بقي من قضبان الفول وورقه وجفّ فصار كالتبن » .

ونحن مع أستاذنا في أنّ كلمة « تزبيل » خطأ ، ولكننا لسنا سمعنا فيما ذهب إليه من تصويبها ، إذ الصّواب أن نقول : « وتبن الفول » وليس « وزبل الفول » ، لأن تبن الفول لا يسمى زبلا ، وإنما هو وغيره من تبن النباتات مادة أساسية في تصنيع الزبيل الذي يسميه ابن بصال « الزبيل المولّد » (كتاب الفلاحة لابن بصال ص ٥١ - ٥٢) .

٨ — قال المصنّف : « ذكر أهل الفلاحة أجمعون (إن أنت) إن ... » ص ١١ . يرى أستاذنا أنّ المعروف في قواعد التوكيد في النحو العربي أن يؤكد الفاعل — وهو أهل الفلاحة هنا — بكلّ ، متبعة بلفظ أجمعين ، فتصير الجملة : « ذكر أهل الفلاحة كلّهم أجمعون » . وعلى هذا رجح أستاذنا أن كلمة « كلّهم » قد سقطت من النص ، أو أنّ المصنّف أخطأ فلم يذكرها . ولا ندري لم ذهب أستاذنا هذا المذهب ، فالقرآن الكريم أستعمل أجمعين لتقوية التوكيد بكلّ ، وذلك في قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلّهم أجمعون » (الحجر ٢٠ ، ص ٧٣) . كما أكد القرآن بلفظة أجمعين دون أن يتقدمها كلّ ، وذلك قوله تعالى : فكَبِّرُوا

فيها هم والغاؤون وجنود إبليس أجمعون» (الشعراء ٩٥) ، وقوله :
« أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » (آل عمران ٨٧) .

وقد نبتة إلى ذلك ابن هشام في « أوضح المسالك » إذ يقول : « ويجوز إذا
أريد تقوية التوكيد أن تتبع كَلَهَ بأجمع وكلها بجمعاء ، وكلهم بأجمعين وكلهن
بجمع ... وقد يؤكد بهنّ وإن لم يتقدّم كلّ » (ج ٢٢/٣) .

أما استعمال « إن أنت » متبعة بأن ، فهذا خطأ لعله وَقَعَ في أثناء تنضيد
الحروف للطباعة ، لأننا عندما رجعنا إلى أصل الكتاب الذي كتبناه بخطنا
وجدنا أننا أثبتنا في المتن « إنك إن » دون إضافة « إن » . فشكراً لأستاذنا
على ذلك .

٩ — قال المصنّف : « والأرض التسمينة التي يطلع فيها الحشيش المبيد للزرع
ينبغي أن تحفر بالمِدْوَر » ص ١٣ .

نحن مع أستاذنا في أنّ كلمة « المِدْوَر » ليست من الأدوات الزراعية ،
وأنه لحقها تصحيف ، ولكتتها ليست المرّ كما ذكر أستاذنا ، بل هي
« المُرور » جمع مرّ (أنظر كتاب مباديء اللغة للخطيب الإسكافي
ص ١٧٠) .

١٠ — قال المصنّف : « ومن أحب أن يعظم حبه فليزرعه بر بائقه » ص ١٧٠ .
لم يُعجب أستاذنا أن نذكر المعنى اللغوي لكلمة « رَبايق » ، وأنه كان
علينا أن نكتفي بالمعنى الاصطلاحي . وهذا يخالف منهجنا الذي
يقضي أن نشير إلى المعنى اللغوي أولاً ثم الاصطلاحي .

أما أنّ الرّبايق لا تكون جمع ربّيق بمعنى الحبل لأن الحبل هو ربّيقة ، فهذا
قد لا نشفق مع أستاذنا فيه ؛ لأن « الرّبّيقة » هي العروة التي تكون في الحبل
وليس الحبل نفسه . جاء في القاموس المحيط (مادة رَبايق) : الرّبّيق (بالكسر :
حبل فيه عدّة عرى يشدّ به البهيم ، كلّ عروة رَبايقة (بالكسر والفتح) . ولا

يقتضي القياس أن يكون مفرد «رَبَائِق» «رَبِيقَة» لأنَّ الرِّبِيقَة في اللغة :
البهمة المربوقة في الرِّبِيقَة .

١١- قال المصنّف : « وإن نُقِع قِثَاء الحُمير في الماء ، وعجن به رماد لم
يستعمل ، وطلّي به باطن البيت ، أي ذلك صنعت ، لم يقرب الطعام
سوس ولا فأر » ص ١٦ .

ضَبَط أستاذنا كلمة «قُثَاء» بالضم ، وهي لغة قرأ بها يحيى بن وثاب
وطلحة بن مصرّف ، والكسر أكثر . قال تعالى : « فادع لنا ربك يخرج لنا مما
تنبت الأرض من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها » (بقرة ٦١) . وقال
أستاذنا بأننا لم نفطن إلى أنّ في النص السابق شيئا معدولا عن وجهه ولا يفهم
بسبب ما عرض له وهو قوله : « أيّ » ، ويريدنا أن نقول : « إنّ صنعت
ذلك » .

ونقول بأنّ النص مفهوم وليس معدولا عن وجهه ، لأن المصنّف يقول قبل
ذلك : « وكذلك الزوان إن ألقى في خثاء أورماد ، وخلط بزيت وبُلّ به
القمح ، وماء الزيتون ورماد ورفه أورماد منخول ، ثم يطّين بعد ذلك بطين
أبيض طاهر ، وإن نقع قِثَاء ... » ص ١٦ فهو يضع أمام الفلاح عدة اختيارات
إذا فعل « أيّا » منها سلم القمح من الآفات ، ولذلك قال : أيّ ذلك
صنعت » . ولا وجه للشرط هنا كما ذكر أستاذنا .

١٢- قال المصنّف : « ... خذ جريبا من ورق الرمان ، أو جريبا من
حَفَص ... » ص ١٧

يرى أستاذنا أنّ كلمة « حَفَص » لحقها تصحيف ، وصوابها
« حصى » ، لأنها تتسق مع الرماد وورق الرمان » . ولا نظنّ إلا أنّ
أستاذنا كان على عجل عندما قال ذلك ، لأنه يعلم يقينا أنّ الحصى لا
يفيد في حفظ القمح من الآفات كما يفعل الرماد . والصواب ما أثبتناه
لأنّ الحَفَص (محرّكة) : عجم التبق والزعرور ، وهو يتسق مع الرماد

وورق الرّمان . وإذا أصرّ أستاذنا على أنّها مصحّفة فقد تكون القفص ، وهو يقع على الشجر والثمر . وقيل : هو شجرة من البلوط تحمل سنة بلوطا وسنة عَفْصا . وفي اللسان : حِمْلُ شجرة البلوط . قال صاحب القاموس المحيط : « وهو دواء قابض مجفّف يرذّ المواد المنصبة ويشدّ الأعضاء الضعيفة » (مادة عَفْص) . وذكر داود الأنطاكي في « التذكرة » (٢٣٨/١) عدة استعمالات طبيّة له . فهو ، لخاصيّة القبض التي فيه ، يستعمل مع الرّمان وورق الرّمان لحفظ القمح . وورد في إحدى المخطوطات « الجصّ » وهو من المواد الحافظة أيضا .

١٣ - الباقلاء والباقلَى :

ذكر أستاذنا أنّ في الباقِلَى لغتين : القصر والمدّ . فأما المقصور فترسم بالياء « الباقِلَى » وأما الممدود فهي باقِلاء .

نوّد أنّ نُدّكر أستاذنا أنّ الممدود يأتي مخفّف اللّام « باقِلاء » وليس مضعّفها كما أثبت أستاذنا . أما أنّها لم تأت مهموزة في « المقنع » فهو من باب تخفيف الهمزة ، وقد ذكرنا ذلك آنفا .

١٤ - مُوافِقَةٌ وَوَفَقٌ :

قال المصنّف : « والأرض البيضاء للكروم البيض موافقة ، والأرض الكثيرة الرّمل للكروم السوداء وَوَفَقٌ » ص ١٨ .

يعترض أستاذنا على ابن حجّاج لأنه استعمل كلمة « وَوَفَقٌ » المصدر بدلا من أسم الفاعل « موافقة » .

نحن على يقين من أنّ أستاذنا يعلم جيّداً بأنّ المصدر ينوب كثيرا عن أسم الفاعل . وقد أفرد له الهزوي بابا خاصّا في كتابه « التلويح في شرح الفصيح » ص ٤١ تحت عنوان : باب ما جاء وصفا من المصادر » ومن أمثله التي ذكرها : رجل زور أي زائر ، وصوم أي صائم وعدلّ أي عادل . وأمثلة ذلك

كثيرة في العربية (أنظر خصائص ابن جني ٢/٢٠٢) . ومن منهج ابن حجاج أنه لا يكرّر لفظتين بمعنى واحد في جملة واحدة إن أستطاع ، وهو يتصرّف باللغة تصرّف العالم بأسرارها المالك لناصيتها ، فقال « موافقة » ثم أتى بـ « موافقة » لتكون أوقع في النفس .

١٥- « نداء » و « ندى » :

قال المصنّف : « والسواحل موافقة للكروم لسخونتها وبرد نداء البحر »
ص ١٩ .

وقال أستاذنا : « وقوله « نداء » لا يمكن أن تكون مفردة ، لأن المفرد مقصور وهو « ندى » وما أرى إلا أن تكون الكلمة جمعا وهي « أنداء »
ص ١٣٤

ونقول : قال ابن جني في الخصائص ٣/٥٢-٥٣ :

« ويدلّك على أنّ فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مُرّة بن محكان :

في ليلة من جمادى ذات أنديّة لا يُبصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطنبا فتكسيهم ندى على أنديّة يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فَعَل - مجرى فَعَال ، فصار لذلك ندى وأنديّة كغداء وأغديّة ، وعليه قالوا : باب وأبوبة ، وخال وأخولة ... » . فنّداء إذن أستعملها ابن حجاج مفردة ، ويقاس عليها خّاء التي أعترض عليها أستاذنا أيضا ، وأستاذنا يعلم جيدا أنّ العرب تقصر بعض الكلمات وتمّدها على غير قياس أحيانا ، فيقولون عن المطر مثلا حَيّا وحَيّاء .

١٦- قال المصنّف : « وقال ديمقراطيس : قطع القضبان للغرس من كرم

متوسط لا قديم ولا حديث ، وزّانا ، ممتلئة متقاربة الكعوب » ص ١٩ .

وقال أستاذنا في تعليقه على كلمة « وزان » ص ١٣٥ :

« وما أظن أنّ المحقّقين أدركاها وفهما منها شيئا ، ولكنهما

تركاها وكأنهما صواب ولم يشيرا بشيء إلى ذلك ، والكلمة كما أراها

مصحفه ، وصوابها « وجفانا » ، جمع جفنة والواو للعطف في أولها .

نلتمس العذر من أستاذنا إذ نخالفه فنقول له بأننا أدركناها وفهمناها وتركناها على حالها لأنها صواب ، ولو عدلنا عن كلمة « وزانا » إلى « وجفانا » التي يراها أستاذنا صوابا لكنا أوقعنا أنفسنا في جهل كبير ، لأن المصنف يتحدث عن قضبان الغرس لا عن الجفان ، فيصف هذه القضبان بأنها من كرم متوسط لا قديم ولا حديث ، ويؤكد ذلك بقوله « وزانا » أي وسطا بين القديم والحديث ، وهو أسلوب من أساليب العربية ، ومثله في القرآن الكريم : « إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك » (البقرة ٦٨) ، ثم يصف ابن حجاج هذه القضبان بأنها « ممتلئة متقاربة الكعوب » ، فكيف يكون هذا الوصف للجفان التي هي جمع جفنة وهي الكرمة ؟ ونود أن نسأل أستاذنا : كيف يمكن أن نزرع الجفنة كاملة ؟ وكيف تكون الواو للعطف في أولها ، وأين المعطوف عليه ؟

١٧- قال المصنف : « والقَطْمَةُ إذا نصبتها كثرت عروقها وأطعمت سريعا » ، ص ٢٠ . شرح أستاذنا معنى قوله « وأطعمت سريعا » فقال : « بمعنى تثبتت في الأرض وكان لها جذور ، والإطعام بهذا المعنى من الكلم الخاص » ص ١٣٥ .

ولا ندري من أين جاء أستاذنا بهذا المعنى ، لأن معنى أطعمت سريعا : أي أدرك ثمرها سريعا ، وهي من المصطلحات التي ما تزال مستعملة عند عامة الفلاحين في بلادنا . وأما معناها في القاموس فهو : أطعم النخل : أدرك ثمرها (مادة ظَعَم) . وجاء في نهاية الأرب ١١/١٤٦-١٤٧ : « فإذا أسودَّ بعض حَبِّه (العنب الأسود) قيل : أوشم إيشاما ، فإذا فشا فيه الإيشام قيل : قد أطعم ، فإذا أدرك غاية الإدراك قيل : يَتَع وأينع وطاب » . فالإطعام إذن مرحلة من مراحل نضج الثمر .

١٨ - «عروق» بمعنى الذهب في الأرض :

عَجِبَ أستاذنا كيف يكون لكلمة «عروق» هذا المعنى الخاص وهو الذهب في الأرض (ص ١٣٥-١٣٦) . وقال بأنه لم يقف على هذا المعنى حين أنجز قراءة الكتاب . ولكي نزيل من نفس أستاذنا ما وقر فيها من عجب نذكره بما جاء في السطر الأول من الصفحة ٢٩ من «المقنع» إذ يقول : «... لأنَّ الشمس تُدْخِلُ سخونتها له عروقا...» . قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (مادة عَرَقَ) : عَرَقَ الرجل يَعْرِقُ عُرُوقاً ، إذا ذهب في الأرض ، وهذا تشبيه ، شُبِّهَ ذهابه بامتداد عروق الشجرة وذهابها في الأرض » . والطريف أنَّ أستاذنا أستعمل « وذهبت في الأرض » في شرح « وكثرت عروقها » .

١٩ - قال المصنّف : « وإن كان غرسك في السفوح المائلة ولا بُدَّ ، فأمر أن يكون عمق الحفرة من ستة أشبار إلى نحوها ... » ص ٢٠ .

يرى أستاذنا أن تحذف كلمة « فأمر » لأنَّ المعنى يستقيم إذا قلنا : « فلا بُدَّ أن يكون عمق الحفرة » ، وفي هذه الحال يكون جواب إن الشرطية قوله « فلا بُدَّ » ... » ص ١٣٦ .

لا ندري كيف خفي على أستاذنا أنَّ جملة « ولا بد » متعلقة بعملية الغرس وليس بعملية الحفر ، فلو أنَّ أستاذنا لم يعجل ووقف قليلا عند النص لزال من نفسه كلّ لبس ، فابن حجاج يقول : « وإياك أن تنصب في سفوح الجبال ، لأنَّ السيل والماء يكشف أصولها ... » ص ١٩ . ثم يقول : « وإن كان غرسك في السفوح المائلة ولا بد » ، أي إذا كان لابد من الغرس في السفوح ، « فأمر أن يكون عمق الحفرة » . وكلمة « فأمر » هنا ذات دلالة اجتماعية طبقية ، لأن المخاطب من علية القوم ولا يقوم بالحفر بنفسه ، فهو يأمر العمال بذلك . (أنظر باب تحيّر الأكرة ص ٩ من « المقنع » .

٢٠- قال المصنف: «وملاك الأمر (في كيفية الغرس) شدّ الرّجل على ما يأتي من القضيب الخارج إلى وجه الأرض وزمّ التراب عليه...» .
وقال أستاذنا: لا وجه للزمّ هنا، وقد يقال: زمّ شفّيه مثلاً فأما التراب فلا. والذي أراه أنّ الوجه هو «ودمّ التراب عليه» والدم لغة في الظم على سبيل الإبدال» ص ١٣٧.

ونقول: جاء في القاموس (مادة دم): دم البيت: طينه وظلاه وجصّه. ودمّ الأرض: سواها. ودمّ اليربوع جحره: غطاه وسواه. وتحت مادة «زمّ»: زمّته: مَلَأْتُهُ. وزمه فانزم: شدّه. وتحت مادة «ظمّ»: ظمّ الماء ظمّاً وظموماً: غمّر، والإنباء مَلَأَهُ والزّكية يَظْمُهَا وَيُظْمُهَا: دَقَّتْهَا وَسَوَّاهَا.

ألا يرى أستاذنا أنّ الدم ليس لغة في الظمّ؟ وأنّ «الزمّ» أقرب الموادّ الثلاث إلى المعنى الذي أراداه المصنف؟ فابن حجّاج يشرح عملية غرس القضيب فيقول: «... أن يأخذ الغارس القضيب المتقدم الوصف المتخّير بيد، ويثني منه أسفل الحفرة قدر الربع ويضع على ما ثنى منه قدمه، والأخرى على الشراب الموضوع على القضيب المثني، ويشدها أيضاً بالأرض طاقته، وحينئذ يرفع عن القضيب قدمه الأولى ثم يرمي التراب ويضع قدمه عليه وعلى القضيب، ولا يزال يفعل ذلك حتى يبلغ وجه الأرض فهذه كيفية الغرس» (ص ٢٠-٢١). - ويلخص ابن حجّاج هذه العملية بقوله: «وملاك الأمر شدّ الرّجل على ما يأتي من القضيب الخارج إلى وجه الأرض وزمّ التراب عليه لئلا يكون للقضيب منفس». فهو يركز على عملية الشدّ على القضيب والتراب، أي الضغط عليه لئلا يكون للقضيب منفس، ولذلك نراه يستعمل كلمة «الزمّ» بمعنى «الشدّ». ومما يرجح ذلك كلمة «على» بعد «زمّ التراب»، ولا تأتي «على» مع «دمّ» وإنما مع «دمدم».

٢١- قال المصنف: «وقال أبولIOS: أفضل غرس الكروم حين يقطف العنب، ولا تُنصّب ولا تُرَبَّر إلا بعد ساعة من التّهار إلى عشر ساعات»

يرى أستاذنا أن كلمة «تُزَبَر» يجب أن تكون «تُرَبَّل» «وهذا مالا نتفق مع أستاذنا فيه ، لأن «الزَّبْر» هنا تعني التقليل وليس إهالة التراب كما قلنا سابقا ، فالمصنّف ينصح بعدم زرع الكرمة أو تقليمها إلا بعد مضي ساعة من النهار إلى عشر ساعات ، ويُعلّل ذلك بقوله : لأنّ الرياح التي تُفسد إنما تكون في أول النهار وآخره» ص ٢٢ (حول الزبر أنظر فلاحه ابن بصال ص ٧٤ ، ٧٦) .

٢٢- قال المصنّف : «الكُرمُ المِعْرَشةُ أفضل وأطيب» ص ٢٢ .

وقال أستاذنا : «والصّواب : الكُروم» بدلالة الوصف «المِعْرَشة» ص ١٣٨ . ونحن على يقين من أن أستاذنا على علم بأنّ جمع كَرْمة كُرم وكُروم . قال الأصمعي في «كتاب النخل والكرم» ص ٧٣ : «يقال لشجر العنب الكُرم والحَبَل ، والواحدة كَرْمة وحَبَلَة» وهكذا يكون نصّ المصنّف مستقيما .

٢٣- تحلية الكُروم والدوالي :

قال المصنّف : «يريد الحَفْرَ حَذّها قبل أن تُعنب ، لأنك إن حَلَيْتها بعد تعنيبها أَلقت ثمرتها ، وإن فاتك تحليتها فاتركها حتى تشتد عنا قيدها» ، وأحذر أن تصيب شيئا منها» ص ٢٤ .

وقال أستاذنا شارحا معنى التحلية : «والتحلية كما أستفدنا من النص من المصطلح الفني ، والمراد به ما يلي الكسح من العمل المنظم كقطع الزائد ، وترتيب القضبان ، وإزالة ما حول الجفان من غرائب الشجر . وقد أستعيرت مادة «تحلية» لأداء هذا الغرض ، لما في هذا العمل من تحسين وتزيين» ص ١٣٩ .

قبل أن نشرح معنى التحلية يحسن بنا أن نشير إلى الخلط بين معنى الكسح والتحلية في كلام أستاذنا ، فهو عندما شرح معنى الكسح من خلال ما ورد عند ابن حجاج قال : «الكسح هو قطع فضلات القضبان أو قطع القضبان

الزائدة» ص ١٣٨ وقال عن التحلية : « ما يلي الكسح من العمل المنظم كقطع الزائد و... » فكيف يكون الكسح والتحلية قطع الزائد ؟ .

أما التحلية التي ذكرها ابن حجاج فهي الحفر حول الدالية من أجل التزييل أو غيره ، وهي عملية ما يزال الفلاحون يتبعونها في بلادنا . وكلام ابن حجاج واضح كلّ الوضوح ، فهو يقول : يريد الحفر حدّها (أي حولها) قبل أن تعنب ... » . ولا ندري كيف يقول أستاذنا عن قول المصنف « يريد الحفر حدّها » بأنه من الكلم المعدول به عن جهته وهو يعلم علم اليقين أنّ « حدّ » في القاموس تعني بجانب ، وهي كلمة ما زالت مستعملة في العامية . ونرى أنّ القراءة التي يسترجحها أستاذنا وهي قوله : « يريد للجفنة تحليتها » مُسْتَغْلَقَةٌ لا يترشح منها معنى . ولكي ندلّل لأستاذنا على أن معنى « التحلية » إنّما هو الحفر حول الدالية ، نسوق بعض النصوص من كتاب « المقنع » :

أ — قال ابن حجاج ص ٢٣ : « ثمّ إذا تمّ للتصبة سنتين فَحَلَّ ما حولها عُمَّقَ قدم في عرض قدم ، وان وَجَدَتْ عروق شجرة أو عَفَارٍ قد أحاط بالتصبة ، فاقلعه لئلا يشرب ماءها » .

ب — وقال في ص ٢٧ : « فمن طَعَّمَ في الأصل (الجذر) فليَحُلَّ على الجفنة » .

ج — وقال في ص ٥٩ في زراعة الخس : « فإذا نبت فَحَلَّ عن أصله وزبّله بزبل بقر حديث » .

والطريف أنّ هذه العملية تسمى عند ابن بصال « التغطيس » ص ٧٧ .

٢٤ — قال المصنّف : « إطل المنجل الذي يراد به كسح الكرم بشحم ذئب ...

يسلم بإذن الله من هذه الأشياء ومن البرد والأكلة » ص ٢٤ .

علّق أستاذنا قائلا : « وجاءت مضبوطة بفتحيتين ، ولم أجدها في كتب

اللغة ، ولعلّ المراد بها ما نطلق عليه في عصرنا في باب الآفات الزراعية كالحشرات والجراد ونحو ذلك» ص ١٣٩ .

ونقول : جاء في « أساس البلاغة » تحت مادة « أَكَلِ » : تأكلت السن والعود : وقع فيهما أكال . وهي إكلّة (على وزن جِلْسَة) وأكال ، وأكلّة (بوزن تَبِعَة) . فهي تعني إذن أن يصاب غصن الشجرة بالتسوس . ثم ألا يرى استاذنا أن قوله « ... ما نطلق عليه في عصرنا في باب الآفات الزراعية كالحشرات والجراد ونحو ذلك » مستغلق لا يترشح منه معنى ؟

٢٥ - قال المصنّف : « وأخْمُرُ على أصل الجفنة » ص ٢٥
ذهب استاذنا إلى أن قوله « وَأَخْمُرُ على أصل الجفنة » كلام غير واضح المعنى ، و يرى أن الفعل يجب أن يكون « وأطمر » وبه يتضح المعنى .
ص ١٤٠ .

ونقول : تركنا شرح « وأخر » لأعتقادنا أنها واضحة المعنى ، فالخمر : التغطية والستر . وأما « أظمر » فالصواب أن يقال : « وأطمر أصلها » وليس « على أصلها » كما ورد في النص ، بينما يقال : « وأخر على » .

٢٦ - قال المصنّف : « الجِفَان التي يتحسّا ثمرها » ص ٢٦ .
لا يرى استاذنا وجهها لكتابة الفعل « يتحسا » بالألف القائمة ، فالصواب أن تكتب بالياء المهملة .

وأما نحن فنقول بأن الأصل الثلاثي لكلمة « يتحسّا » « حَسَسَ » ثم صارت في الرباعي « تحسس » ، فقلبت السين ياء بفعل التضعيف فصارت تحسى ومضارعها يتحسى . جاء في معجم مقاييس اللغة تحت مادة « حسو » : « ومما هو محمول عليه : أَحْتَسَيْتُ الخَبْرَ وَتَحَسَيْتُهُ ، مثل تَحَسَّسْتُ ، وَحَسَيْتُ بالشيء مثل حَسَيْسْتُ » . ثم علق قائلا : « وهذا ممكن أن يكون أيضا من الباب الذي يقبلونه عند التضعيف ياء ، مثل : قَصَّيْتُ أظفاري (قَصَّصْتُ) ، وتقضى البازي (من قَضَ بمعنى أنقض) » .

أما كتابة « يتحسا » بألف قائمة عند ابن حجاج فَلَعَلَّهَا تعود إلى أن قواعد الإملاء العربي لم تثبت على صورة معينة منذ تاريخ الكتابة العربية . وقد يؤيد ما نذهب إليه ما جاء في رسالة بردية موجهة من قره بن شريك العبيسي ، والي مصر إبان حكم الوليد بن عبد الملك ، إلى حاكم أشقوه ، وذلك قوله : « ... إنك أخذت قُرأ في أرضك بالذي عليهم من الجزية » (Grohmann, Arabic Papyri, Vol. III, P. 28) فرسم ألف « قرى » قائمة وحقها أن تكون ياء مهملة .

٢٧- نَضَرَ:

أراد أستاذنا أن نَضِبَظ « نَضَرَ » على الصُّورة التالية « نَضَرَ » على وزن كَرَمَ ، وَنَضَرَ لغة في نَضَرَ وَنَضِرَ . فلماذا نَضِيقَ عَلَى أنفسنا ؟

٢٨- قال المصنف : « الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة أسود وأحمر » ص ٢٨ .

وقال أستاذنا مُجَرَّحًا : « لا أدري ماذا فهم المحققان حين أثبتنا هذه العبارة . لا أشك أنهما لم يفهما كثيرا ، أين الحيلة وما معناها ؟ » ص ١٤١ .

سامح الله أستاذنا إذ يصفنا بعدم الفهم . ونؤكد له أننا فهمنا هذه العبارة جيدا ، ولكي ندلل على ذلك نقول : ذكر ابن حجاج في ص ٢٨ عدة طرق للحصول على عنب أسود وأبيض وأحمر من جفنة واحدة ، وهذه الطرق تخالف ما ألفه أهل الفلاحة في تركيب الدوالي ، ولهذا سَمَّاهَا « حيلة » ، وهو يقصد بها « الجِدْق وجودة النظر والقدرة على التَصَرَّف » . وهو المعنى الذي ذكره صاحب القاموس لكلمة « حيلة » . ويعلم أستاذنا أن كتب الحيل ، ولا سيما في الميكانيكا ، كثيرة ، منها على سبيل التمثيل كتاب الحيل في الميكانيكا لأحمد بن موسى . ولما تكرر الحيلة في الكتاب أحس أستاذنا بأننا فهمنا معنى الحيلة فذكر في ص ١٤٢ : « وقد يكون المراد بالحيلة ما ندعوه في

عصرنا بالمحاولة أي القيام بعمل ما للحصول على هذه المبتكرات في الفلاحة ،
وعليه فاستعمال « الحيلة » على هذا الوجه صحيح وليس فيها تصحيف .. »
أما اعتراض أستاذنا على قول ابن حجاج عن عناقيد الجفنة « أسود وأحمر »
وإثباته « عناقيد الجفنة السوداء والحمراء » ، فهذا لا يستقيم إذ كيف نقول :
« الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة السوداء والحمراء » ؟ والصواب أن نقول :
« الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة سوداء وحمراء » دون أل التعريف . وعبرة
ابن حجاج صحيحة على تقدير « بعض » أو « عنقود » قبل كلمة أسود وأحمر .

٢٩ - « ديماء » و « نيسان »

يرى أستاذنا أن « ديماء » مصحفة عن نيسان ، وحجته في ذلك ما ورد
في ص ٦٥ من الكتاب وهو قول ابن حجاج « شهر ابريل وهو
نيسان » . ثم علق أستاذنا بشيء من الحدة : « لا أدري كيف جاز
للمحققين أن يُثبتا « ديماء » أربع مرات : مرتين في الصفحة ٣٣ ومرتين
في الصفحتين ٣٦ ، ٤٦ ، ثم يشبتان (كذا) في الصفحة ٦٥ قول
المصنف : « وشهر ابريل وهو نيسان » ألم يتبيننا أيهما خطأ فيصلحنا مما
فرط منهما في الصفحات ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٦ » ؟ ص ١٤٣ .

لستنا مع أستاذنا في أن « ديماء » تصحيف « نيسان » ، لأن « ديماء » من
الأشهر الفارسية التي لا تثبت على حال كما يعلم أستاذنا ، وقد صدف أن
تقابل هنا مع « نيسان » . أما لماذا استعمل ابن حجاج « ديماء » و « نيسان »
و « ابريل » ؟ فهذا يعود إلى أن ابن حجاج لا ينجح إلى تكرار الكلمات
والمصطلحات ذات المدلول الواحد إلا مضطرا . وقد عرضنا في هذه المقالة شيئا
من ذلك ، ولذلك نراه يستعمل الشهور الرومية والفارسية والسريانية ، ففي
الصفحة ١٥ من « المقنع » يستعمل أحد الشهور الفارسية وهو « مهرماه »
الذي يقابل « أيلول » أو « شتنبر » ، فهل « مهرماه » مصحفة عن
« أيلول » ؟ .

٣٠- قال المصنف : وإن أَلَقَّت (الشجرة) ثمرها ، فانظر إلى الغزال الذي

يقذف به البحر فألقه في أصلها ... » ص ٣٩ .

قلنا في حاشية ص ٣٩ حول غزال : هكذا في الأصل ، وفي م « الغدي » ولم نجد للكلمتين معنى . وهذا التعليق لم يعجب أستاذنا فذكر أن صوابها « الغزِيل » وعَرَفَ الغَزِيل بأنه « ما يقذف به البحر من حميل السيل زَبْدًا وغيثًا ونحو ذلك » ، وهو أيضا الغزِين بالنون . ص ١٤٣ .

كنا نأمل من أستاذنا أن يذكر لنا مصدره في تعريف « الغزِيل » ، لأننا لم نجد « الغزِيل » بهذا المعنى في المعاجم العربية . ونود أن نطمئننه بأنه خطر ببالنا في أثناء التحقيق أن كلمة « غزال » مصحفة ورجعنا إلى مادة « غَرَل » و « غَرَن » فلم نقتنع بما وجدناه مما اضطرننا إلى إثباتها على حالها وأشرنا إلى ذلك في الحاشية . والغزِيل كما جاء في القاموس تحت مادة « غرل » : الغزِين والغبار والطين يحمله السيل فيبقى على وجه الأرض متشققا رطبا كان أو يابسًا . والغزِيل : مخاط كل ذي حافر ، والغدير تبقى فيه الدعاميص لا يُقَدَّر على شربه ، والتُّفْل في أسفل القارورة . أين هذا المعنى مما ذكره أستاذنا ؟ ثم كيف يكون الغزِيل ما يقذفه البحر من حميل السيل ؟ هل يقذف البحر الغرين ؟ والأهم من ذلك أن هذا الغزِيل لا يفيد في علاج الشجرة التي يسقط ثمرها ، وإنما يفيد في ذلك ما يقذفه البحر من مواد لاحتوائها على الفسفور الذي يعتبر من أهم الأغذية النباتية .

نحن مع أستاذنا في أن كلمة « غزال » مصحفة ، ولكننا لسنا معه في أنها « الغزِيل » . ولعلها تكون « العنبر » وهو : « عيون بقعر البحر تقذف دُهْنِيَّة ، فإذا فارت على وجه الماء جمدت فيلقِيها البحر إلى الساحل ، وله عدة ألوان ، وموضعه بحر عُمان والمندب وساحل الخليج المغربي ، وكثيرا ما يقذف بنيسان » . (تذكرة داود ١/٢٣٩ ، القانون في الطب ص ٢٤٣) .

وقال الجاحظ في « الحيوان » ٣٦٢/٥ : « والعنبر يقذفه البحر إلى عُبرته (شاطئه وجانبه) ، فلا يأكل شيء منه إلا مات ، ولا ينقره طائر بمنقاره إلا نصل منقاره ، وإن البال ليأكل منه اليسير فيموت . والبال سمكة ربما كان طولها أكثر من خمسين ذراعاً » وهو الحوت .

٣١- قال المصنف في « الشاه بلوط » : « والأرض المدينة توافقه » ص ٤٢
وقال أستاذنا : « وما جاء في « م » (أي المُمدرة) هو الصواب ، والأرض المُمدرة التي أغلبها مَدْر أي طين وليس رمل (كذا) ، ولا مكان « للمدمنة » أي التي فيها دمنة لأنّ في النص قبل قوله : « والأرض ... » جاء ذكر « التزيبيل بزبل البقر أي تسميدها ، فلا حاجة أن (كذا) يقول المؤلف ثانياً « المدمنة » ص ١٤٤ .

لا نريد أن نُعلّق على ما في كلام أستاذنا من قلق لغوي ، ولكنا نودّ أن نبيّن له أنّ ابن حجاج يذكر تحت عنوان « الشاه بلوط » عدة حمل خبرية ، كل جملة منفصلة عن الأخرى وتعطي دلالة معينة . فهو يقول مثلاً : « ... ويفرس وينقل في الاستواء الربيعي . ويزبل بزبل البقر مخلوطا بتراب . والأرض المدينة توافقه » . فهو يحدّد في الجملة الأولى وقت غرسته ونقله ، وفي الجملة الثانية نوع الزبل الذي يصلح له ، وفي الثالثة نوع الأرض التي توافقه وهي « المدينة التي وصفها ابن بصال بأنها السوداء المحترقة الوجه . (فلاحه ابن بصال ص ٤٤) فيكون الصواب ما أثبتناه .

٣٢- قال المصنف في الجوز :

« تطعيمه ليس يكون في أعلاه ولكن في وسطه بين السمور في الربيع » ص ٤٧ . قلنا في الحاشية : « لعلّه الثمور » . وأسترجح أستاذنا قراءة « الغصون » . ومع أعترافنا بأننا جانبنا الصواب فيما ذهبنا إليه ، إلا أننا لا نسترجح قراءة « الغصون » ، لأن تركيب الجوز لا يتم بين الغصون . والصواب أن نقول : « السُرور » مفردها « سِرٌّ » ، والسُرور

من النبات : أنصاف سوقه العُلا . والسَّر : وسط الشيء (القاموس المحيط سر) . وهكذا يكون التركيب في وسط شجرة الجوز لا في الأعلى ولا في الأسفل .

٣٣- قال المصنّف في حفظ اللّوز : « متى جُعِلَ في إناء غير مزفت وُصِبَ عليه ماء وملح بقي سنة جُفّاً رطباً » ص ٤٩ .

وقال أستاذنا : « والصواب جافاً » وهذا التصويب يجعل المعنى مُلبساً ، إذ كيف يكون اللّوز جافاً وهو في الماء والملح ؟ وكيف يجتمع الجفاف مع الرطوبة ؟ أما إذا بقيت كلمة « جُفّت » على حالها وضبطت جيمها بالضم ، فإنّ اللبس يزول من ذهن القارئ ؟ لأن معنى « جُفّت » كاملة ، أي يبقى اللوز رطباً سنة كاملة إذا حفظ في محلول ملحي . جاء في مختار الصحاح مادة جَفَفَ : قال ابن عباس - رضي الله عنهما - « لا نفل في غنيمة حتى تُقسم جُفَّةً » أي كلّها .

٣٤- زيت « العامة » وزيت « الغامر » :

تكلم المصنّف في الصفحة ٥٥ على أنواع زيت الزيتون ، فذكر منها زيت الأنفاق وزيتاً آخر أجود من زيت العامة . فاعترض أستاذنا على زيت « العامة » ورأى أنه زيت « الغامر » وعرف الغامر بأنه غير الخالص وغير الحسن . ولا ندري أين عثر أستاذنا على هذا التعريف لكلمة « الغامر » . حبّذا لو أنّه ذكر لنا مصدره لتطمئن قلوبنا ، فالمعاجم التي بين أيدينا تذكر أنّ الغامر من الأرض : ما لم يزرع مما يحتمل الزراعة ، وهو ضدّ « العامر » ، وأنما قيل له « غامر » لأن الماء يبلغه فيغمره . وهو أيضاً : الخراب أو الأرض كلّها ما لم تُستخرج حتى تصلح للزراعة . وليس هناك نوع من الزيت يقال له « الغامر » . ومن ثمّ فلا نقول « زيت الغامر » بل الزيت الغامر . أمّا ما أثبتناه فهو زيت

« العاقمة » نسبة إلى عامة الناس الذين يصنعون زيتا رديثا ليس بصفة
الذي وصفه ابن حجاج .

٣٥- قال المصنف في زراعة « الكرنب » :

« وإن أردت أن تَسْتَلَّهُ فانقع أصول ما قلعت منه في زبل رطب وملح
ونظرون ثم أغرسه ... ص ٥٩ .
يرى أستاذنا أن كلمة « تَسْتَلَّهُ » يجب أن تكون « تَشْتَلَّهُ » من « شَتَلَّ »
بمعنى « غَرَسَ » ص ١٤٦ .

لسنا مع أستاذنا فيما ذهب إليه ، لأن مادة « شَتَلَّ » بمعنى « غَرَسَ » لا
وجود لها في المعجم العربي ، فهي من أصل سرياني . والشَّثْلُ ، و
« الشَّثْلَةُ » بمعنى الغريسة ، والمَشْتَلُّ : مكان يُسْتَنْبِت فيه النبات والأغراس
وتُتَعَاهَد حتى تنقل وتزرع في مستقرها . وأقرت هذه الكلمة المولدة المجامع
العلمية لاشتهارها في بلاد الشام ومصر . (معجم الألفاظ الزراعية - مصطفى
الشهابي ص ٤٩٣) .

فَشَتَّلَ على هذا لا تفيد معنى الغرس ، لأن هذه الأشغال تزرع بذورا ،
وعندما تنمو البذور وتقوى قليلا تسمى « شَثْلَةٌ » بمعناها المولدة . وفي العربية
يسمونها ابن بصال « التوامي » في الأشجار (ص ٦٢) و « الثُّقَل » في
التبئات (ص ١٣٥) ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٣) أما ابن حجاج فيسميها
« السَّلَّة » (ص ٦٠) وهو مصطلح لا نجده في المعاجم العربية . و
« الاستلال » عند ابن حجاج يعني الغرس ، يدل على ذلك النصوص التالية
من « المقنع » : قال في الصفحة ٥٩ في زراعة الخس : « ... فانظر إلى موضع
تصيبه الشمس فزبله وأستل فيه الخس ... » وقال في ص ٦٠ في زراعة
البصل : « ... فإذا أردت أن تَسْتَلَّهُ فأقطع أطرافه » وفي ص ٦١ عن
الكُرَاث : وإذا أردت أن تَسْتَلَّهُ ، يعني تغرسه ، فذُق حَرَفَا ... » و ص ٦١ عن
الكرفس : « وإذا أَسْتَلَّته فأربط أصله بخرقة » .

٣٦- قال المصنف: « وفي شهر تموز، كلّ أرض تشقق فيه، فأطمّ شقوقها

لئلا يصل الحرّ إلى أصول الجفان » ص ٦٥ -

وقال أستاذنا: والصواب فطمّ لأن الفعل الثلاثي هو طمّ يطمّ ص ١٤٦
معذرة إلى أستاذنا إذ نقول له بأنّ الفعل المقصود هنا هو « أطمّ » وليس
« طمّ »، فيكون فعل الأمر من « أطمّ » « أطمّ ». جاء في القاموس مادة
« الأطم »: أطمّ البئر: ضيق فاهها، وأطمّ بابه: أغلقه « فابن حجاج
يقصد أن تغلق شقوق الأرض التي تحدث بفعل الحرّ.

٣٧- قال المصنف في الكلام على الحمام.

« إذا هما (أي الذكر والأنثى) رجعا عن ذلك المكان إلى مَرَجَلٍ أعلى

منه بقدر ما يعرفان إذا جالا وسَمَتَا ... » ص ٧٤ .

وقال أستاذنا: لعلّ الصواب وسَعِيَا .. » ص ١٤٧ .

لا نظنّ أنه يَغزب عن أستاذنا أنّ السعي غير التسمت، والتسمت للحمام هو
الارتفاع في الجوّ؛ فالصواب « وسَمَتَا » وليس « وسَعِيَا » .

(أنظر حول التسمت : الجاحظ / ٣ / ٢٧٨) .

وفي الختام نكرّر شكرنا لأستاذنا الكريم على ما قدّمه لنا من ملحوظات

وتصويبات وفوائد، والله الموفق،،،

المحققان

جاسر أبو صفية وصلاح جرار

تعقيب على تعليق حول كتاب «الفلاحة»

للاستاذ: احمد سعيدان
(عضو هيئة التدريس)

قرأت في العدد الأخير من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني تعليق الأخ الدكتور ابراهيم السامرائي على كتاب «المقنع في الفلاحة»، وأنا أشعر أن الأستاذ المعلق أسهب وتحامل في أمور ثانوية، فاذا بي أصل الى تعليق الأخ حسن الكرمي فلقيته يشير بكلمات قصيرة الى أهم هنات التحقيق، فيتمنى لو يكون المرحوم نصوح الطاهر موجوداً فيمد القراء بالشروح. فرأيت أن أشير بدوري الى أمر هام، حرصاً على منهجية تحقيق الكتب العلمية الذي ما يزال عندنا فناً حديث العهد يجرب حظه فيه كل هاوٍ.

وما أريد أن أقوله أن تحقيق الكتاب العلمي يختلف عن تحقيق الكتاب الأدبي أو اللغوي من حيث الهدف. فاللغوي أو الشاعر يفترض أنه لا يستعمل الا عبارات فصيحة وألفاظاً تقرها القواميس، فإن وجد المحقق كلمة في غير موضعها، جزم بأن هناك تصحيفاً أو تحريفاً أو خطأ في النسخ، وفرع الى القاموس ليبحث عن بديل لهذه الكلمة.

وأما الكتاب العلمي، فاللغة فيه، على أهميتها، تأتي في المرتبة الثانية بعد المادة العلمية، وقد يستعمل المؤلف ألفاظاً وعبارات دارجة في حقله العلمي. فواجب المحقق هنا هو عرض النص بأمانة علمية مطلقة، ثم اضافة شروح تسهل على القارئ فهم النص، وتعليقات تبين مكانة الكتاب بالنسبة الى ما سبقه وما لحقه.

وعرض النص بأمانة علمية سببه أن القارئ قد يرجع الى الكتاب لغرض لا يخطر على بال المحقق، فالواجب اذن تسهيل الأمر عليه. ولو كانت قراءة خطوط النساخ سهلة، لكان خيراً ما يعمل هو تصوير النصوص. غير أن النساخ

قد يرهق فيختلّ خطه ، وقد يسهو فتسقط منه عبارات ، وقد يخطيء في قراءة الأصل فيحرف أو يصحف . وهذا ما يتوجب على المحقق تلافيه .

رجعت مرة الى كتاب تاريخ اليعقوبي ، لا للتاريخ ، ولكن للاطلاع على صور الأرقام : فاليعقوبي يعطي أقدم نص بالعربية عن الأرقام الهندسية . وكم كانت خيبة أمني عندما وجدت الناشر أعطانا الصور الحديثة لهذه الأرقام . ما زلت حتى اليوم أتمنى لو رأيت مخطوطة تاريخ اليعقوبي ، وأعتب على الذي حققه .

فلا ينبغي أن يقسو الدكتور السامرائي على محققي كتاب « المقنع » لأنها أثبتنا (ردي) بدل (رديء) . فالكلمة كانت وما تزال دارجة ، وترد أحياناً سجعاً مع سوي وغني وأمثالهما .

ولا ينبغي أن يشتط في أن (الليل) تحريف (المر) ، فالفرق بينهما بعيد ، ويكفي أن نقول كما قال الاستاذ الكرمي : لعله الطورية . ومن أمثال هذا الشطط قلب « وزاناً » الى « جفاناً » (الصفحة ١٣٥ في المجلة) والمؤلف يتكلم عن أقلام متوازنة أو متقاربة في الطول . ومنها قلب « حفص » الى « حصي » (الصفحة ١٣٢) والحفص هو عجم التمر ، من زعرور وغيره .

وفي ظني أن المحققين أصابا والمعلق أخطأ في عبارة « أي ذلك تهاياً » (الصفحة ١٢٥) . فالمؤلف يطلب من القارئ أن يضع نصف كرة مجوفة من نحاس أو رصاص أو خزف ، أي ذلك توافر (فهو حسن) . والتعبير يرد كثيراً في الكتب العلمية الأخرى .

ولكن لا ينبغي أن نشط في محاسبة الاستاذ السامرائي فبعض تعليقاته صحيح يحسن أن يفيد منه المحققان .

الدكتور أحمد سعيدان

أبو العلاء المعري في «سقط الزند» و«اللزوميات»

للاستاذ حسن الكرمي
(عضو شرف في الجمع)

وصلني العدد الأخير من مجلة الجمع للسنة السادسة فقرأته وقرأت منه بصورة خاصة مقال الدكتور سحبان خليفات : «دراسة نقدية لبعض المعالجات الرئيسية لكتابات المعري» .

وقد لاحظت أن الدكتور خليفات قد أتعب نفسه في الاطلاع على ما كتبه العرب وغير العرب عن المعري وآرائه وأسلوبه ومذهبه ، ونظرته إلى الدين والأديان . ورأيت في أثناء قراءتي للمقال استعمال عدد من الكلمات الغريبة على العرب والقارئ العربي مثل : أنطولوجيا ، وابستمولوجيا ، والميتا فيزيقا ، والستيرنوسكوبية ، وغيرها . وقرأت أيضاً ذكره لبعض فلاسفة اليونان في أول العهد ، مثل الكسيما ندريسي ، وأمبيدوقليس ؛ وقرأت عبارات وكلمات غير مألوفة في الفكر العربي مثل : اللاعقلانية — قرأت هذا وغيره عن الفلسفة اليونانية وعلاقتها بأبي العلاء ؛ كما قرأت عما قاله المحللون عن أسلوب المعري في الفكر واللغة ، ولكنني خرجت من هذه القراءة بشيء واحد هو أن الدكتور خليفات ترك القارئ أجهل بأبي العلاء مما لو لم يقرأ المقال ؛ لأن السيد الدكتور ، لكثرة ما أتى به من آراء ، جعل في ذهن القارئ بلبلة شديدة ؛ فأولاً لا يجوز جمع جميع كتابات المعري في صمام (أو إطار) واحد ، لأنها يختلف بعضها عن بعض في الأسلوب والموضوع ؛ فسقط الزند ، مثلاً ، شعر عادي كشعر سائر الشعراء ، في حين أن لزوم مالا يلزم شيء آخر ؛ فدراسة المعري يجب أن تكون في غير سقط الزند . ثم أن المعري ليس له علاقة بالفلسفة اليونانية ، ولا أدري ما علاقة المعري بالأنطولوجيا والأبستمولوجيا ؛ بل ما علاقته بالكسيما ندريس وأمبيدوقليس ؟

وكننت فيما مضى أهتمت بدراسة المعري عن طريق لزوم مالا يلزم ، وبوبت الأشعار تحت أبوابها المختلفة ، وخرجت من ذلك بأن أبا العلاء ، متأثر بالأديان الهندية والفارسية ، وغير متأثر بالفلسفة اليونانية . ثم رأيت أن المعري يرى أن الحياة في هذه الدنيا قصيرة تنتهي بالموت ، فهي لا خيرَ فيها ، وإنما هي مجاز إلى الآخرة المجهولة ، فكل ما فيها غرور للشهوات والعقل . وخرج المعري من ذلك بالتشكيك في كل شيء ، والتشكيك في حقيقة ما يقال عن كل شيء ، حتى عن الأديان . وأعتقد أن أحسن خلاصة لآراء المعري هي مقدمة برزويه لكليلة ودمنة ، ففيها جميع فلسفة المعري باستثناء رأيه في البعث وفي مصير الروح بعد خروجها من الجسد . ولعل الذين ترجوا كليلة ودمنة ، وفي مقدمتهم ابن المقفع ، أهملوا جزءاً كبيراً من مقدمة برزويه .

ورأيت أن الدكتور خليفات يعتمد على كتاب « تاريخ الأدب » ، لنيكلسون ، وكان الأجدر به أن يعتمد على كتاب خاص للزوميات لهذا المستشرق بعنوان « Studies in Islamic Poetry » ، فقد جمع أشعار المعري من الزوميات عن أهم الموضوعات التي تصدى المعري للكلام عنها . وثمة كتاب آخر عن المعري خاصة في سلسلة « The Wisdom of The East » ، واسمه « Abul-Ala The Syrian » ، وكتاب آخر في السلسلة نفسها اسمه « The Diwan of Abul-Ala » .

وأقول في خاتمة هذه الملاحظة القصيرة إن الكتابة عن أبي العلاء تقتضي النظر فيما كان يتفاعل في محيط أبي العلاء من فلسفات فارسية وهندية ، مع صرف النظر عن الفلسفات اليونانية . ومع أن الكاتب الكريم أشار إلى عدد من الأفكار الغربية في شعر المعري ، لم يفسرها ، واكتفى عندما أورد ثلاثة أبيات للمعري بالقول « إن في شعر المعري مالا يمكن لغير دارس الفلسفة والمتعمق فيها أن يفهمه » . ولكن ما هي هذه الفلسفة ؟ وهل دراسة المعري تحتاج إلى دراسة أديان أم إلى فلسفة ؟

واسمحوا لي أن أقول إن البحاثه العرب يبحثون الموضوع من حيث
الاشتقاق اللغوي ، وليس من ناحية الاشتقاق الفكري . وكلام الكاتب عن
ضرورة فهم التيارات الفلسفية اليونانية والاسلامية لا يفي بالغرض لفهم
المعري ، فلا لزوم للباحث أن يفهم الفلسفة اليونانية ولا الإسلامية . ثم ما هي
الفلسفة الإسلامية ؟

حسن سعيد الكرهي

لندن